

القوانين الصوتية في اللغة العربية من خلال كتاب سيويه

أ. د. إبراهيم إبراهيم بركات

**القوانين الصوتية في اللغة العربية
من خلال كتاب سيبويه**

الدكتور

إبراهيم إبراهيم بركات

مجلة كلية الآداب - جامعة المنصورة

العدد الثالث والعدد الرابع - مايو ١٩٨٢م



٤
١



**القوانين الصوتية في اللغة العربية
من خلال كتاب سيبويه**

الدكتور

إبراهيم إبراهيم بركات

مجلة كلية الآداب - جامعة المنصورة

العدد الثالث والعدد الرابع - مايو ١٩٨٢م



٤
١



**القوانين الصوتية في اللغة العربية
من خلال كتاب سيبويه**

الدكتور

إبراهيم إبراهيم بركات

مجلة كلية الآداب - جامعة المنصورة

العدد الثالث والعدد الرابع - مايو ١٩٨٢م



٤
١



القوانين الصوتية في اللغة العربية

من خلال كتاب سيويه

١ - القانون الصوتي

لا أقصد بالقانون الصوتي في هذه الدراسة اللغوية تلك الدراسات التي تتصل بالرموز الصوتية من حيث كونها وحدات صوتية مستقلة ، فهي دراسات متناثرة في علم الأصوات تتكرر عند اللغويين في كتبهم وأبحاثهم، ولكنني أقصد بالقانون الصوتي المعايير الثابتة التي تنظم الوحدات الصوتية والوحدات الصوتية وكيفية ارتباطها ببعضها أثناء تكوين الوحدات اللغوية (المفردات) .

ذلك أن كل لغة من اللغات الإنسانية لها رموزها الصوتية التي نعتقد أنها خاصة بها ، ولكننا لا نفطن إلى أن الأصوات اللغوية أصوات إنسانية في المقام الأول ، أعني بذلك أن الرموز الصوتية في لغات العالم تتشابه إلى حد كبير ، ووجه الخلاف بينها ضئيل ، ونستطيع أن نتفهم ذلك إذا وضعنا في الحسبان أن أعضاء النطق عند بني الإنسان تتشابه في مكوناتها الأساسية ، وإن تباينت في مقدرتها الذاتية أو الفردية ، إلا أن التشابه في الأساسيات تام ، أما الخلاف في المقدرات فضئيل ، فكل إنسان ينطق نطقاً سليماً متكامل لديه الأعضاء النطقية : من حنجرة ، وحلق ، ولسان ، وشفيتين ، إلى غير ذلك ، ولكن تتباين القدرات من إنسان إلى آخر في استخدام هذه المتشابهات كما أن هذه المتشابهات - في حد ذاتها - تتباين في



صفاتها وبالتالي في مقدرتها من إنسان إلى آخر ، لهذا فإن الامكانيات المتاحة لابن آدم في القدرة على التعبير بأدائه التصويت إمكانيات واحدة توجد لدى كل فرد ، وإذا كانت الرموز الصوتية التي يستخدمها المتحدثون تتشكل بواسطة هذه الإمكانيات فإننا ندرك لذلك تشابه تلك الرموز في كثير من بنائها الأساسي ، وإن اختلف بعضها في لغة ما عن مثيله في لغة أخرى ، أو تميزت لغة ما عن غيرها في عدد محدود من الرموز الصوتية سواء أكانت اللغتان من فرع لغوي واحد ، أو أسرة واحدة ، أم كانتا مختلفتين في ذلك ، فإن هذه الاختلاف لا يعدو صفة صوتية أو غير ذلك ، وهذا التمييز يترك آثارا تدل على وجود مثيله أو وجوده في هذه اللغة منذ بدايتها ، وإذا تمعنا الأمور قليلا فإننا لا بد آمنون بأن لغات العالم كلها تنتمي إلى أم واحدة منذ العهد السحيق ، ثم تفرعت بتفرع الجماعات الإنسانية ، وتشعبت بتشعباتها ، وهذه قضية أخرى تحتاج إلى دراسة جادة متكاتفة .

من هنا فإننا ندرك اشتراك اللغات جميعها مثلا في أصوات بعينها ، مثل السين أو الرء أو اللام أو الميم أو غيرها ، واختلاف بعضها في معايير بعض الرموز الصوتية ، وعندما تكون هذه الرؤية إلى الرموز الصوتية فإنها تكون للرمز الصوتي من خلال الوحدات اللغوية ، فالسين تدرك في العربية من خلال كلمة (سلامة) مثلا ، وتدرك في الإنجليزية من خلال كلمة (Stress) مثلا إلى غير ذلك من المقارنة بين اللغات الإنسانية.

ولكن الخلاف بين اللغات ينشأ من تكوين الوحدات اللغوية ، فكل مجتمع لغوي له أعرافه الخاصة به، والمصطلح عليها بين أفرادها في استخدام



الرموز الصوتية بطريقة معينة معلومة لديه للدلالة على مفهوم معين مصطلح عليه كذلك . فإذا كانت كلمة (رجل) في اللغة العربية تقابلها الوحدة اللغوية (Man) في الإنجليزية ، فإن الوحدة اللغوية (رجل) تتكون من صوامت وحركات تعرفها الإنجليزية ، ويمكن تدوينها بأصوات إنجليزية ، فيقرأها الإنجليزي ولا يعرف مدلولها ، لأنه ليس من الجماعة اللغوية التي اصطلحت على مدلول هذه الكلمة ، وفي المقابل منها الوحدة اللغوية (Man) بالنسبة إلى المتحدث العربي ، فالخلاف ينشأ من الخلاف بين أعراف المجتمعين اللغويين فيما اصطلاح عليه أفرادهما من ترتيب وتناسق للرموز الصوتية للدلالة بهذا على مفهوم معين يتمثل في الرجل بخصائصه المميزة .

ويدعو هذا إلى القول بأن الرموز الصوتية التي تكون الوحدات اللغوية في كل اللغات تبدو فيها شبه الاتحادية ، أما الخلاف فإنه يبدو في اللغات بوحداتها اللغوية .

ولا أود أن أخوض في قضية أخرى أوجزها في أن الوحدة بين الرموز الصوتية تنبع من الوحدة بين الناس وحدة بيولوجية، وهي تنبع من وحدة الخالق - جلا وعلا - ، فهو الموجد لهذه الأعضاء التي يتم عن طريقها تكوين الأصوات ، ولكن الخلاف ينشأ بين المجتمعات اللغوية كعادة المجتمعات الإنسانية في كل خلاف بينها منذ العصور السحيقة .

ولكن الذي أهتم به هنا هو أن الرموز الصوتية أثناء ارتباطها ببعضها في تكوين الوحدات اللغوية تخضع لمعايير أو قوانين تغير من بعضها ، أو



تغير من صفاتها الصوتية ، أو تحذفه ، أو تضيف رمزا صوتيا إلى وحدة لغوية ما، وهذا ما أقصده بالقوانين الصوتية ، وتخضع الوحدات اللغوية في أثناء تكونها لعدة أمور علينا بالتنبه إليها ، وهي :

أولا : قدرة الإنسان الطبيعية على استخدام أعضائه النطقية في الإيفاء بالنطق المثالي للرمز الصوتي ، ولا ريب أن هذه المقدرة تتباين من شخص إلى آخر ، لهذا يكون اختلاف النطق للرمز الصوتي الواحد بين أبناء المجتمع الواحد .

ثانيا : تحديد هذه المقدرة النطقية لدى الإنسان يجعله لا يستطيع أن يفى بالنطق المثالي لبعض الرموز الصوتية حال مجاورتها لرموز صوتية معينة ، إما أن يكون عدم الإيفاء جزئيا فينشأ من صوت ما صوت آخر قريب منه ، وإما أن يكون تاما فينشأ صوت مغاير تماما ، ويتضح هذا لدى كثير من المجتمعات اللهجية ، ويتضح أكثر لدى ذوي العاهات النطقية ، ولدى الأطفال في منشأ مراحلهم النطقية .

ثالثا : مقدرة الإنسان السمعية ، وهي مقابلة لمقدرته النطقية ، حيث يضطر المتحدث أو المجتمع اللغوي إلى كثير من التغيرات الصوتية ، أو حذف لها ، أو إضافة إلى الوحدة اللغوية كي يستطيع أن يفى بحاجة المستمع أو المتلقي للحديث مراعيًا في ذلك مقدرته السمعية المحدودة .

رابعا : طبيعة الرموز الصوتية والمعايير التي تحكمها لتمييزها بعضها عن البعض الآخر ، هذه لها تأثيرها في النطق الأمثل أو عدمه للأصوات ، حيث يتأثر رمز صوتي لصفة معينة به بصوت مجاور له سابق عليه أو لاحق به لصفة مناقضة لها .



خامسا: هذا إلى جانب ما يتعرض له الفرد الواحد من ظروف اجتماعية أحاطت به ؛ كالتأثر بمجتمعات لغوية أخرى عن طريق الهجرة أو الاختلاط أو الحروب أو غيرها .

نتيجة لذلك فإن الرموز الصوتية في تكوينها للوحدات اللغوية تتأثر بقوانين صوتية خاصة تخضع لتلك الأمور السابقة ، وطبيعة المجتمعات اللغوية، والطبيعة اللغوية للغة ما، وهذا ما أقصد به سابقا من الخلاف بين المجتمعات ، حيث تختلف طبائع اللغات تبعا لاختلاف طبائع مجتمعاتها اللغوية .

ونستطيع استنتاجا مما سبق أن نحدد القانون الصوتي في هذه الدراسة بأنه المعيار الذي ينظم العلاقة بين الرموز الصوتية والتجاور بينها وارتباطها بعضها البعض الآخر أثناء تكون الوحدات اللغوية ، وما ينشأ عن هذه العلاقة من تماثل صوتي أو تغير أو تبادل أو حذف أو إضافة أو غير ذلك .

ويمكن استنتاج هذه القوانين الصوتية من خلال ملاحظة تكون الوحدات اللغوية من الرموز الصوتية ، وكيفية التأثير والتأثر الحادثين لها أثناء ارتباطها بعضها البعض الآخر .

والاتجاهات التي نقسم على أساسها دراسة القوانين الصوتية تتعدد إلى درجة محيرة ؛ ولكنني رأيت أن النتيجة منها واحدة ، فقد تقسم تبعا للاتجاهات الآتية :



أولاً : الاتجاه الهدفي أو التعليلي أو الغائي : أي: تقسيم القوانين الصوتية بنتائجها المتنوعة تبعاً للهدف من التغير الصوتي أو غيره، أو بمعنى آخر تقسم تبعاً لمعيار السبب الذي من أجله كان هذا التغير :

فقد ينشأ قانون صوتي بسبب طبيعة الرمز الصوتي ذاته من وحدة صوتية صامتة أو حركة صوتية قصيرة أو طويلة .

وقد يكون بسبب الطبيعة اللغوية للغة ما ، وهدف القانون الصوتي من ذلك إحداث الانسجام الصوتي أو مسايرة الطبيعة اللغوية ، ويرتبط بذلك أن ينشأ قانون صوتي هدفه إحداث الموسيقى الصوتية أو التناسق الصوتي بين الرموز الصوتية .

كما قد يتسبب عن التجاور الصوتي فتؤثر أصوات بعينها في أصوات أخرى بعينها مجاورة لها سابقة عليها أو لاحقة بها .

وقد تكون بهدف إرادة الوضوح السمعي لصوت ما .

أو بسبب خضوع للعادات النطقية لبني المجتمع اللغوي الواحد .

وقد تكون بسبب مقدرة أعضاء النطق عند الإنسان المتحدث ، وهدفها في ذلك الإيضاح السمعي للوحدة اللغوية والوقوف عند حدود هذه المقدرة .

ثانياً : الاتجاه التأثري : ويعني به تقسيم القوانين الصوتية تبعاً لمراكز التأثر من الوحدات الصوتية أو الحركات ، بحيث يمكن تجميع القوانين الصوتية التي تحكم العلاقة بين صامت وآخر ، أو حركة وأخرى ، أو



التبادل بين الصامت والحركة ، ويكون محور الاهتمام في هذا الاتجاه هو الصوامت والحركات التي تتأثر بغيرها لسبب من الأسباب السابقة .

ثالثا : الاتجاه التأثيري : ويكون في خط مساو للاتجاه السابق من حيث طريقة الدراسة وتجميع القوانين الصوتية إلا أن العناية هنا تكون بالصوامت والحركات التي تؤثر في غيرها .

رابعا : الاتجاه الحدثي : ويهتم بما حدث في الأصوات تأثرا وتأثيرا ، فالتركيز في هذا الاتجاه يكون في التغيرات الحادثة ، وتكون هذه التغيرات عناوينه الرئيسية والفرعية .

وآثرت الاتجاه الأول لأنه الهدف من القوانين الصوتية التي تحكم العلاقة بين الرموز الصوتية أثناء تكون الوحدات اللغوية، ويبين الأسباب لهذه القوانين ثم هو يدفع الباحث إلى تحليلها تحليلا دقيقا وواعيا ؛ لكي يلائم بين هذا التحليل والهدف من القانون الصوتي .



٢ - القوانين الصوتية الخاصة

بطبيعة الرمز الصوتي

لكل رمز صوتي طبيعة صوتية يختص بها ، تحدد كيفية علاقته بغيره من الرموز الصوتية أثناء اشتراكه في بنية الوحدة اللغوية ، ويجب أن يتميز كل رمز صوتي لغوي عن غيره بصفة معينة أو معيار معين ، حتى تثبت قدرته على التمييز النطقي ، وبالتالي الوضوح السمعي .

ولكن نلاحظ أن بعضا من الرموز الصوتية لا تكون لها تلك القدرة التي تميزها نطقا ، وتوضحها سمعا ، أثناء تكوين الوحدة اللغوية في ظروف معينة تتعلق بالرموز الصوتية المجاورة من صوامت وحركات ، فيحدث لها نوع من التغيرات الصوتي ، أو التماثل الصوتي ، وتكون الدلالة كما هي في عرف المجتمع ، وهذا ما أعني به في هذا الجانب من البحث .

وأفرك هنا بين ما يحدث للرمز الصوتي نتيجة تجاوره لرمز صوتي آخر . وما يحدث له نتيجة طبيعته الصوتية ، ووقوعه في مبني معين ، فالحالة الأولى تدرس هنا ضمن فكرة التجاور الصوتي، أما الثانية فهي التي يعني بها في هذا الموضوع .

وفي اللغة العربية وحدتان صوتيتان تتعرضان للتبدل المستمر بأنواعه المختلفة ، وهما الواو والياء ، فهما إما يحدفان أو يسكنان أو يقلبان - كما تقول كتب الصرف ، وتدخل إلى جانبهما الهمزة ، حيث تنقلبان إليها في



أحياناً كثيرة ، وكذلك يحدث لها تغيرات عديدة ، كما أنه من البداهة التنبه إلى الحركات الثلاث بالضممة والفتحة والكسرة ، وبخاصة الطويلة منها .
وبادئ ذي بدء لابد من التنويه إلى طبيعة هذه الرموز الصوتية لإيضاح ما بها من صفات أو معايير تجعلها معرضة لكثير من التبدلات والتغيرات الصوتية .

يقول سيبويه في مجمل وصفه للأصوات العربية ، ومنها اللينة ، وهي الواو والياء ، لأن مخرجهما يتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرهما^(١) ، ثم يقول بعد ذلك : ومنها الهاوي وهو حرف اتسع لهواء الصوت مخرجه أشد من اتساع مخرج الياء والواو ، لأنك قد تضم شفتيك في الواو ، وترفع في الياء لسانك قبل الحنك ، وهي الألف^(٢) .

أما مخرج الهمزة فهو - كما يقول الدكتور إبراهيم أنيس^(٣) - من المزمار نفسه ، إذ تنطبق فتحته انطباقاً تاماً ، فلا يسمح بمرور الهواء إلى الحلق ، ثم تنفرج فتحة المزمار فجأة فيسمع صوت انفجاري ، هو ما يعبر عنه بالهمزة ، ولكن الدكتور كمال بشر^(٤) يجعل الوترين الصوتيين ملاصقين أثناء النطق بالهمزة ، حيث تسد الفتحة الموجودة بينهما ، فلا يسمح للهواء بالمرور من الحنجرة ، ثم ينفرج الوتران الصوتيان ، فيخرج الهواء فجأة محدثاً صوتاً انفجارياً ، هو الهمزة .

(٢) انظر : الموضوع السابق .

(١) الكتاب ٤ - ٤٣٥ .

(٣) انظر : الأصوات اللغوية ٨٣ .

(٤) انظر : علم اللغة العام ، - الأصوات ١١٢ .



وتوصف الهمزة دائما بأنها صوت لا هو بالمهموس ولا هو بالمهجور .
 والواقع أن هذه الطبيعة الصوتية تدعو إلى العجب حينها تكون بدون
 تعليل ، بالرغم من أن الدكتور كمال بشر يعلل لذلك بانضمام الوترين
 الصوتيين إلى بعضهما ، فيغلق أمام الهواء ، ثم ينفرجان فتحدث الهمزة ،
 ولكن لا بد أن نتخيل أن الوترين إذا انغلقا أمام الهواء وحسباه ، فإذا
 انفرجا ، فإن الهواء يندفع ، وحينئذ لا بد من توترهما ، حيث حبس الهواء
 أمامهما ، فيصبحان بعد الانفراج في منطقة مرور الهواء الشديد فيتوتران ،
 ولم يعلل لذلك اللغويون ، ولكنني أتخيل أنه في أثناء تشكيل الهمزة ينغلق
 لسان المزمار أمام الهواء ، فينحصر في منطقة الحنجرة ، وهي المنطقة الأولى
 من الداخل من أعضاء النطق ، وبذلك تكون المساحة أمام الهواء ضيقة،
 بخلاف ما إذا انحبس في منطقة متأخرة كالشفيتين مثلا ، ونتيجة لهذا
 الضيق الشديد في المكان أمام الهواء يتردد في منطقة الحنجرة ترددا شديدا ،
 مما يحرك الوترين الصوتيين تحركا شديدا إلى درجة تلاشي رنين أو صوت
 تذبذب التردد الوتري ، فالصوت يتلاشي أمام تعارض الموجات الصوتية
 لبعضهما ، وحينئذ لا يسمع لهما تذبذب ، فلا تكون الهمزة مجهورة ، كما أننا
 أمام هذا التردد الشديد لا نسميها مهموسة . أما الحركتان بالكسرة
 والضمة - سواء أكانتا قصيرتين أم طويلتين - فهما يحدثان نتيجة وضع
 معين للسان والشفيتين ، دون اعتراض من أعضاء النطق للهواء الخارج
 من الرئتين .

والمأمل في الرموز الصوتية السابقة يلحظ شيئا يعيدنا إلى الدراسة
 اللغوية عند الأوائل ، فأثناء نطق الحركة بالضمة يصدر الهواء من الرئتين



مارا بمناطق النطق ، وقد اتخذ اللسانُ وضعا يكاد يكون مستويا في قاع الفم مع ارتفاع خفيف في وسطه، وهي حركة متسعة^(١)، وهذا الوضع هو الذي يحدث أثناء النطق بالهمزة المحققة، إلا أنه يحدث اعتراض لحظي تام للهواء بواسطة المزمارة^(٢)، أو الوترين الصوتيين^(٣)، وأثناء النطق بالحركة بالفتحة لا يحدث هذا الاعتراض، بل يترك الهواء يخرج طبقا لتوجيه اللسان، مع انخفاض الفك الأسفل، فتأخذ شفته وضعا يسمح بتوجيه الهواء إلى منطقة أعلى، وإذا أردنا تسهيل الهمزة أو عدم تحقيقها كان نطقها بين الهمزة والحركة بالفتحة، فإذا سهلت الهمزة تماما قلبت إلى حركة بالفتحة.

وكذلك لا فرق بين النطق بالواو والنطق بالحركة بالضممة، إلا أن الفراغ بين أقصى اللسان وأقصى الحنك أثناء النطق بالواو أضيق منه أثناء النطق بالضممة، فيسمع للواو نوع ضعيف من الحفيف^(٤).

وكذلك أثناء النطق بالياء نلاحظ أن اللسان يكون - تقريبا - في موضع النطق بالحركة بالكسرة، غير أن الفراغ بين اللسان ووسط الحنك الأعلى حين النطق بالياء يكون أضيق منه أثناء النطق بالحركة بالكسرة، مما يترتب عليه أننا نسمع ذلك النوع الضعيف من الحفيف^(٥).

(١) انظر: د. كمال بشر، علم اللغة العام، الأصوات ١٥٢.

(٢) انظر: د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية ٨٣.

(٣) انظر: د. كمال بشر، علم اللغة العام، الأصوات ١١٢.

(٤) انظر: د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية ٤٨.

(٥) انظر: الموضوع السابق.



مما سبق ندرك أن الحركة بالفتحة مثيلةٌ للهمزة ، ومنها تنشأ ، والحركة بالكسرة مثيلة للياء ، ومنها تنشأ ، والحركة بالضممة مثيلة للواو ، ومنها تنشأ، إلا من ذلك العائق اللحظي الذي يعترض الهواء أثناء^(١) النطق بكل من الهمزة والياء والواو ، فلو أننا افترضنا زوال هذا العائق اللحظي لتحول كل من الأصوات الثلاثة الأولى إلى مجاوره ، ولتحولت الصوامت الثلاثة إلى حركات قصيرة أو طويلة تبعا لبعدها الزمني .

ولما كانت الحركة بالضممة بأنواعها تعد من أصوات اللين المتسعة ، أما الضمة والكسرة فهما من أصوات اللين الضيقة ، لذا كان من المنتظر أن تجد التباسا واضحا في النطق بين الضمة والكسرة ، أو الواو والياء ، أو الضمة والياء ، أو الكسرة والواو أثناء التجاور ، وهذا له أثره الواضح في تقنين القوانين الصوتية في اللغة العربية ، كما يكون لذلك أثر في علاقة كل من الرموز الصوتية الأربعة بالهمزة والحركة بالفتحة .

ويمكن عن طريق فهم هذه الطبيعة الصوتية لهذه الرموز الصوتية حلُّ كثير من الصعوبات والافتعالات الصرفية التي تخيلها علماء اللغة الأوائل ، ووقع في شباكها كثير من علماء اللغة المحدثين . ويجب التنبيه إلى مراعاة عدة نقاط عند استنتاج القوانين الصوتية مراعين طبيعة الوحدة الصوتية .

أولا : الواو والياء والحركتان المنتميتان إليهما رموز صوتية أكثر ضيقا من الهمزة وحركتها المنتمية إليها، بالرغم من اتساع مخارج الثلاثة مما يؤدي إلى خفاء الصوت فيها أثناء النطق بها ، يقول سيوييه : «وهذه الثلاثة أخفى

(١) انظر : د . محمود فهمي حجازي ، مدخل إلى علم اللغة العام ٤٣ .



الحروف لاتساع مخرجها ، وأخفاهن وأوسعهن مخرجا : الألف ثم الياء ثم الواو^(١)، لذلك فإن ما يجري على الضمة يجري على الكسرة؛ لأن كلا منهما صوت لين ضيق، بخلاف الفتحة فهي قسم مستقل له ظواهره الخاصة^(٢).

ثانيا : لهذا فإن كلا من الواو والياء يمكن أن يأخذ محل الآخر ، أو أن تحل حركة الآخر محله ، فالتأثير والتأثر يكونان واضحين بينهما ، وبالتالي بين حركتيهما ، ولا يتضح ذلك في الهمزة وحركتها بصورة مطردة .

ثالثا : الواو صوت شفوي؛ بالرغم مما يقول به الدكتور إبراهيم أنيس من أن مخرج الواو ليس الشفتين كما ظن القدماء، بل هو في الحقيقة من أقصى اللسان حين يقترب من أقصى الحنك^(٣) ، ولهذا فإنه يذكر بعد ذلك أن الشفتين حين النطق بها تستديران، أو بعبارة أدق تستكمل استدارتها^(٤) ، إلا أننا نلاحظ أنه بدون استدارة الشفتين ثم انفراجهما لا تتشكل الواو ، ولو حاولنا نطق واو بعيدا عن مخرج الشفتين لما كان واوا ، وإن كان الدكتور كمال بشر قد ذكر في حديثه عن الواو : يمكن وصفه بأنه شفوي كذلك ، حيث إن الشفتين تنضمآن عند النطق به^(٥) ، وليس الأمر كذلك ، فإن الشفتين تستديران ، ثم تنبعجان فيكون الواو .

أذكر ذلك لأبين أن الواو أو حركته إذا سبقا بصوت شفوي فإنها يتأثران ، وكثيرا ما يتبادلان .

(١) الكتاب ٤ - ٤٣٦ . (٢) انظر : د . إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ٤٨ .

(٣) الأصوات اللغوية ٤٩ . (٤) الموضع السابق .

(٥) علم اللغة العام ، الأصوات ١٣٣ .



وبادئ ذي بدء فإنني أود أن أضع للأصوات التي تدخل في نطاق هذا العنوان مصطلحات موجزة ودالة ، ويجب أن يكون هذا الاتجاه شأن الدراسات اللغوية ، فهي دراسات موجزة ومحددة ودقيقة ، ولتكن هذه المصطلحات :

الصامت : ص .

اللين : ل .

الحركة القصيرة : ح .

الحركة الطويلة : ح ح .

الهمزة : ص ل ا . حيث بعد صوتا لينا صامتا أكثر الأصوات الثلاثة اتساعا في مخرجه .

الياء : ص ل ٢ .

الواو : ص ل ٣ .

الحركة القصيرة بالفتحة : ح ١ والطويلة : ح ح ١ .

الحركة القصيرة بالكسرة : ح ٢ والطويلة : ح ح ٢ .

الحركة القصيرة بالضممة : ح ٣ والطويلة : ح ح ٣ .

والمقصود بالصامت ما ليس بحركة ، وبكل من الهمزة والياء والواو صامت - كما اتضح سابقا - ، حيث العائق اللحظي أثناء النطق ، وهو يشكل كل صوت منها تبعا للمعايير الصوتية التي تميزه .



أما المقصود باللين فهو الصوت الذي تنشأ منه الحركة ، وقد اتضح لنا أن الفتحة تنشأ من الهمزة ، والكسرة تنشأ من الياء ، والضمة تنشأ من الواو، فكل صوت من الأصوات الثلاثة فيه من اللينة ما يمكن أن يحوله إلى حركة .

وأنوه إلى أن الأصوات الثلاثة قد توزعت أماكن مختلفة من أعضاء النطق ، حيث تمثل الهمزة البداية النطقية للأصوات من حيث المخرج ، وتمثل الياء المنطقة الوسطى، أما الواو فتمثل المؤخرة النطقية ، ذلك بالنظر إلى أن البداية من الداخل حيث يأتي الهواء من الرئتين ، فيقابل بأول منطقة نطقية يمكن اعتراضه فيها ، وهي الحنجرة بمكوناتها ، فيكون الهمزة .

ويجب أن نلفت النظر إلى أن الهاء يمكن أن يقوم مقام الهمزة في هذا الأمر، لأنه أوسع مخرجا، وفي المنطقة الأولى كذلك من أعضاء النطق، إلا إنه لا يتميز بالوضوح السمعي، وسنلاحظ أن صوت الهمزة يستخدم أكثر ما يستخدم أثناء الحاجة إلى الوضوح السمعي .

القانون الصوتي الأول

ص ح ٣ + ص ل ٣ + تاء الافتعال

ص = ت

أي: إذا وقع صوت الواو الصامت بين صامت ملبوس بحركة قصيرة بالضمة وتاء الافتعال ، فإن الواو تنقلب إلى تاء صامته ، ويبدو ذلك في مثال : متقد ، ومتعد ، فكل منهما اسم فاعل من اتقد واتعد ، وأصلها



اوتقد ، واوتعد ، فالتاء الأولى أصلها واو صامتة ، ولما سبقها صامت ملبوس بضمة أصبح الوضوح السمعي فيها ضعيفا ، حيث تنشأ الضمة من الواو ، فلما شغلت أعضاء النطق بتشكيل الملبوس بضمة ، وأصبح هناك اتساع في المخرج لتحقيق الحركة ، ولما أردت نطق الواو وفيها اتساع في المخرج هي الأخرى ، كان فيها ضعف نطقي وعدم تميز واضح حيث التباس الضمة بالواو ، فلا تتحدد معالم صوت الواو النطقية تماما ، ولذا فإن سيبويه يصف الواو في مثل هذا الموضع بأنها تضعف^(١) .

فلما كان نطق الواو ضعيفا في مثل هذا الموضع ، كان تغييره واجبا ، ويتغير الواو إلى تاء ، وهو اختيار مبني على أساسين مهمين :

أولهما: الانسجام الصوتي بين الرموز الصوتية المكونة للوحدة اللغوية ، ومن قبيل هذا الانسجام أن يكون مماثلة صوتية ، فلما كان للواو أن تتغير كان من الأوفق صوتيا أن يتغير إلى تاء حتى يتماثل مع صوت التاء التالي له .

ويجعل سيبويه ذلك من قبيل الإبدال بحرف أجلد من الواو، ولا يزول، وهذا كان أخف على العرب^(٢) . ويتحقق جلد الصوت وخفته في التاء ، وفي ظاهرة المماثلة الصوتية يقول الدكتور إبراهيم أنيس : «والأصوات في تأثرها تهدف إلى نوع من المماثلة أو المشابهة بينها، ليزداد مع مجاورتها قربها في الأصوات والصفات أو المخارج، ويمكن أن يسمى هذا التأثير بالانسجام الصوتي بين أصوات اللغة، وهذه ظاهرة شائعة في كل اللغات بصفة عامة، غير أن اللغات تختلف في نسبة التأثير وفي نوعه»^(٣) .

(٢) الكتاب : الموضوع السابق .

(١) الكتاب ٤ - ٣٣٤ .

(٣) انظر : الأصوات اللغوية ١١٣ .



فمن اليسر للمتحدث أن تنقلب معه الواو إلى تاء في مثل هذا الموضع ، ويجوز أن يضيع صوت الواو في أثناء النطق بعد الملبوس بضمه ، ومعه نطق الواو حركة بالضممة كذلك ، ولهذا فإن التحليل الفونولوجي عند سيبويه يذكر أن جماعة يقولون : موتعد ، كما قالوا : قول ، بحركة بالضممة الطويلة^(١) .

ثانيهما: أن انقلاب الواو إلى تاء لا يغير المفهوم أو المدلول، سواء أكان التغير زيادة أم نقصا، وهذا أمر مهم، فالأصوات أداة للتعبير اللغوي، وأي تغير فيها يجب أن يحافظ على التعبير المصطلح عليه ، فلما كان صوت التاء من المورفيئات أو الوحدات الصرفية التي تلحق بالوحدة اللغوية لتضيف مدلولاً معيناً إليها ، أو تتضامن مع غيرها لتؤدي مدلولاً إضافياً ، ولما كان صوت الواو في عرضة للضياع النطقي والسمعي ، لذا كان من الأجدر صوتياً ومعنوياً أن ينقلب الواو إلى تاء .

القانون الصوتي الثاني

ص ح ٢ + ص ل ٣ + ت ح



ص = ت

إذا كان صوت الواو الصامت بين صامت ملبوس بحركة قصيرة بالكسرة وتاء الافتعال ، فإن صوت الواو يتحول إلى تاء، ويتمثل ذلك في

(١) الكتاب ٤ - ٣٣٤ .



اتعد ، اتقد ، اتهم ، اتحد ، اتعاد ، اتقاد ، اتهام ، اتحاد ، صوت التاء الأول في الكلمات السابقة أصله واو ، ولكن لأن الواو صامت ومسبوق بصامت ملبوس بكسرة ، فيكون معرضا لعدم الوضوح السمعي ، حيث يضعف النطق به ، فالكسرة حركة ضيقة وخلفية ، بينما الواو شفوى أكثر اتساعا، ويجعل سيبويه الواو في مثل هذا الموضع ضعيفة، ويصيرها بمنزلة الواو في أول الكلمة ، وبعدها واو في لزوم البدل لما اجتمع فيها ، فأبدلوا حرفا أجلد منها لا يزول .

والواقع أن السبب المذكور في القانون السابق هو الذي جعل الواو ينقلب إلى تاء في هذا الموضع، حيث تعرض للضياع المنطقي ، وعدم الوضوح السمعي ، فهي مسبوقه بكسرة مما يستوجب خروج الهواء متسعا لتحقيق نطق الكسرة ، ومتجها إلى أسفل ، وهو في أثناء نطق الواو يخرج متسعا كذلك ، فتصبح الواو معرضة للضياع الصوتي ، بخلاف ما إذا تليت الحركة بالكسرة بصوت يكون أكثر تحديدا وليس في مخرجه متسع ، فيكون أكثر وضوحا في السمع .

وانقلاب الواو إلى تاء أوفق صوتيا ومعنويا، وقد وضحت ذلك سابقا .

أما الفارق بين هذا القانون وما سبقه هو أن صوت الواو الصامت في السابق مسبوق بملبوس بحركة بالضمة ، وهو هنا مسبوق بملبوس بحركة بالكسرة ، والأمر يختلف في الحالين ، فالقوانين الصوتية للغة العربية تقلب الواو في مثل هذا الموضع إلى حركة بالكسرة ، لتصبح الحركة السابقة بالكسرة حركة طويلة بالكسرة ، كما هو واضح في : ميزان،



إيفاد إلى غيرهما ، وسيدرس ذلك في القانون الصوتي التالي ، إلا أنني أرى أن وجود الصوت التالي للواو وهو مصحوب بحركة قصيرة ، هو الذي أدى إلى قلبها إلى مماثل له ، حتى تكتمل الموسيقى الصوتية ، وكادت أن تفتقد لو أن صوت الواو اتحد مع الكسرة السابقة فتحولت إلى حركة طويلة بالكسرة ، كما تبدو الصعوبة في النطق ، حيث الواو بعد الكسرة ، وكلاهما - كما ذكرنا - فيه اتساع في المخرج .

ومع ذلك فإننا نقرأ عند سيبويه أن ناسا مع العرب يستعملون ذلك لغويا بقلب الواو السابقة مع الكسرة التي تسبقها إلى حركة طويلة بالكسرة ، فيقولون : ايتعد ، كما قالوا : قيل ، وقالوا : ياتعد ، كما قالوا : قال^(١) .

ويمكن إدماج هذا القانون مع سابقه ، وتكون صورتها كما يأتي :

ص ح + ص ل ٣ + ت



ت

ولا يفوتني أن أذكر أن القانونين الصوتيين السابقين من قبيل المماثلة بين الصوامت، حيث يستبدل صوت صامت معرض لعدم التمييز النطقي، وبالتالي عدم الوضوح السمعي ، بصوت آخر أوقع تميزا في النطق ، ووضوحا في السمع ، ولا يؤثر في الدلالة .

(١) انظر : الكتاب ٤ - ٣٣٤ .



القانون الصوتي الثالث

$$\begin{array}{c} \text{ص ح ٢} + \text{ص ل ٣} + \text{ص ح ح} \\ \downarrow \quad \nearrow \\ \text{ح ح ٢} = \text{ح ح ٢} \end{array}$$

إذا وقع صوت الواو الصامت المجرد بين صامت ملبوس بحركة قصيرة بالكسرة ، وصامت ملبوس بحركة طويلة ، تحول الواو إلى حركة قصيرة بالكسرة ، فتمثل مع سابقتها حركة طويلة بالكسرة ، ويتمثل ذلك في : ميزان ، ميعاد ، إيفاد ، إيجاد إلى غيرها ، حيث يكون الأصل البنائي لها موزان ، موعاد ، أوفاد ، أوجاد ، ولكن لأن الواو ذات المخرج الواسع والهواء المفروش سبقت بصامت ملبوس بكسرة، فيها مخرج واسع كذلك وهواء مفروش ، فيصبح صوت الواو معرضا لعدم التمييز النطقي ، والوضوح السمعي ، ولهذا فإن صوت الواو اللين ينقلب إلى حركة تتناسب مع الحركة السابقة له ، بل وتماثل معه ، فتصبح الحركتان القصيرتان المتماثلتان حركة طويلة بالكسرة ، ويفترق هذا القانون عن سابقه في أن صوت الواو هنا يتلوه صامت ملبوس بحركة طويلة، فعندما يتحول مع الحركة القصيرة السابقة له إلى حركة طويلة يتضح الجرس الموسيقي بخلاف السابقين، فإن صوت الواو يتلى بثلاثة صوامت ملبوسة بحركات قصيرة، ولذلك فإن صوت الواو - كما اتضح - تحول في السابقين إلى تاء ماثلة لما تلاها، وهو هنا تحول إلى حركة ماثلة لما سبقها، والتحولان يحققان الجرس الموسيقي والمحافظة على الدلالة .



ويعلل سيويه لهذه الظاهرة الصوتية بقوله : وإنما كرهوا ذلك كما كرهوا الواو مع الياء في لية وسيد ، وكما يكرهون الضمة بعد الكسرة^(١) .

وإذا كنا نقبل هذا الكلام من قبيل المشابهة في التغيير ، فإننا لا بد أن نشك في قبولنا له ، وذلك لاختلاف النظرة بيننا وبين سيويه من حيث ما قلب إليه صوت الواو ، فسيويه يرى أن الواو تقلب هنا إلى ياء ، ونحن نرى غير ذلك حيث تقلب مع الكسرة السابقة لها إلى حركة طويلة بالكسرة، إلا أننا لا نلبث أن نقبل تحليل سيويه لذلك بقوله: «فكان العمل من وجه واحد أخف عليهم ، كما أن رفع اللسان من موضع واحد أخف عليهم في الإدغام»^(٢) . وهو بذو يقرر معنا ما ارتأيناه من المماثلة الصوتية تسهيلا على أعضاء النطق، وتحقيقا للانسجام الصوتي، والجرس الموسيقي، مع عدم الإخلال بالدلالة .

وإذا كان القانونان السابقان من قبيل المماثلة بين الصوامت ، فإن هذا القانون يتضح فيه أنه من قبيل المماثلة بين الصوامت والحركات ، حيث يستبدل صوت الواو الصامت اللين بحركة قصيرة بالكسرة ، فتتحد مع مثلتها السابقة لها ، ويتحولان إلى حركة طويلة بالكسرة .

(١، ٢) الكتاب ٤ - ٣٣٥ .



القانون الصوتي الرابع

ص ل ح ٢ ح ١ + ص ل ٣ + ص ح ٢

يحفز

أي إذا وقع صوت الواو الصامت المجرد بين صوت الياء الملبوس بحركة قصيرة بالفتحة ، وصامت ملبوس بحركة قصيرة بالكسرة ، فإن صوت الواو يحفز ، ويسجل سيوييه هذه الظاهرة الصوتية في قوله المشهور: «قصة الواو والياء» ، ويكرر ذلك في أكثر من موضع في كتابه ، ويذكر أنها بمنزلة الحروف التي تداني في المخارج لكثرة استعمالهم إياهما ، وأنها لا تخلو الحروف منها ومن الألف أو بعضهن ، فكان العمل من وجه واحد أخف عليهم، كما أن رفع اللسان من موضع واحد أخف عليهم في الإدغام ، وكما أنهم إذا أدنوا الحرف من الحرف كان أخف عليهم^(١) .

وترك الواو هنا أخف على الناطق من نطقها ، لأنها تفتقد في مثل هذا الموضع التمكّن النطقي، وبالتالي تفقد الوضوح السمعي، إلى جانب العسر الذي يلاقيه المتحدث ، فالياء صوت ملبوس بحركة قصيرة بالفتحة ، مما يجعل الهواء متسعا ، وهو في الواو متسع كذلك ، ثم يتلى صوت الواو الصامت المجرد بصامت ملبوس بحركة قصيرة بالكسرة مما يتماثل مع صوت الياء الذي يسبقه ، فينحصر الواو بين ياء وحركته الكسرة ، أي: تنحصر بين هواء مفروش متسع يتجه من أسفل إلى أعلى لتحقيق الياء

(١) انظر: الكتاب ٤ - ٣٣٥ .



الملبوس بالفتحة ، وبعده صامت ملبوس بكسرة ، وصوت الواو هواؤه يتجه إلى الوسط ، فيكون بذلك معرضاً للضياع النطقي ، وهذا يختلف عن ميزان وميعاد فيما سبق .

وأنوه إلى أن علم الصرف يذكر أنه إذا أريد الاسم من وعد ، وولد ، قيل : وعدة، وولدة، ويجوز ترك الواو، فيقال عدة ، ولدة ، ولكن إذا أريد المصدر وجب ترك الواو^(١) ، وتتمة لهذا القانون الصوتي لا بد من ذكر أنه إذا انعدم انحصار الواو بين الياء وما ينشأ منها من حركة، وهي الكسرة ، فإن الواو لا يحذف ، ويبدو ذلك في : وجل ، يوجل ، وهل ، يوهل ، وذلك لأن الحركة التي يلبس بها الصامت الذي يلي الواو فتحة ، واتجاه هوائها إلى أعلى ، فانعدمت الأسفلية للياء وحركتها الكسرة اللتين تنحصر بينهما الواو ، لذا تثبت الواو هنا .

القانون الصوتي الخامس

ص مجهور + تاء الافتعال

↓
د

أي إذا سبقت تاء الافتعال بصوت صامت مجهور مجرد فإن التاء تقلب إلى دال ، وذلك كما في الوحدات اللغوية ، ازدان ، مزدان ، ادان ، مدان ، وأصلها البنيوي : ازتان ، مزتان - ادتان ، مدتان .

(١) انظر : الكتاب ٤ - ٣٣٦ ، ٣٣٧ .



ذلك أن صوت التاء مهموس، وقبله زاي أو دال، وكلاهما مجهور، فأثر معيار الجهر في معيار الهمس ، حيث يتوتر الوتران الصوتيان توترا شديدا في أثناء الجهر، فيتحول المهموس إلى المجهور المقابل له، ليتحقق الانسجام الصوتي والجرس الموسيقي ويسر النطق ، وكان المجهور المقابل للتاء هو الدال ، كما أن الدال أقرب الأصوات إلى كل صوت من هذه المجموعة، ويشترك فيها الزاي والذال والدال من جانب والتاء من جانب آخر .

فالزاي صوت لثوي احتكاكي مجهور غير مطبق .

والذال صوت بين أسناني احتكاكي مجهور غير مطبق .

والدال صوت أسناني لثوي انفجاري مجهور غير مطبق .

والتاء صوت أسناني لثوي انفجاري مهموس غير مطبق^(١) .

ومنها نرى أن الدال تشترك مع الأصوات المجهورة في معيار الجهر وهو المؤثر، كما تشترك معها في معيار آخر كالأسنانية مع الدال ، واللثوية مع الزاي ، وتشترك مع التاء في كل المعايير عدا الهمس والجهر، وكلها أصوات غير مطبقة ، لذا كانت الدال أجدر الأصوات بالوساطة بين المجهورة والمهموسة ، ونستطيع في يسر أن ندرك أن هذه الظاهرة الصوتية من قبيل المماثلة بين الصوامت ، حيث يستبدل صامت بصامت آخر .

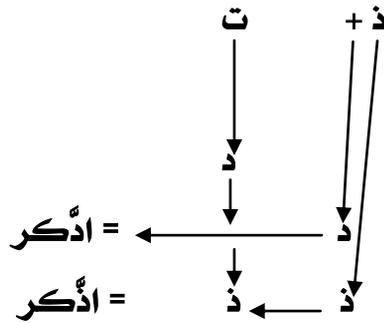
ومما يذكر لسيويه أنه قد أدرك الاشتراك في معيار المخرج ومعيار الجهر ومعيار عدم الإطباق بين الدال والزاي^(٢) .

(١) يعتمد في ذلك على كتاب علم اللغة العام ، الأصوات : د . كمال بشر .

(٢) الكتاب ٤ - ٤٦٨ .



وقد يتحول صوت التاء إلى ذات الصوت المجهور السابق له، فيقال :
ازان، مزان، وهو مماثلة بين الصوامت كذلك، وهو من قبيل: اتعد، واتحد .
أما المبني (اذتكر) فقد سمع فيه لغتان ، بتحويل صوت التاء إلى ذال
مرة ، وإلى دال أخرى مع تحويل الذال إلى دال ، فيقال : اذكر ، ادكر ، ذلك
لأن التاء يتحول إلى دال ، فيجتمع صوتا الذال والذال ، والأول بين
أسناني، أما الثاني فهو لثوي أسناني ، وهما يتفقان في كل المعايير الصوتية
عدا وضع أعضاء النطق ووضع ذلق اللسان بين الأسنان لتشكيل الذال ،
ثم إعادته إلى وضع الدال دون وجود حركة بينهما يكون عسيرا ، مما
يستوجب عمل أحد إبدالين : إما قلب الدال إلى ذال، وهما يشتركان في
الجهرية والأسنانية ، فيتكون المبني (اذكر) ، وإما قلب الذال إلى دال
فيكون المبني (ادكر) .



ويعلل سيبويه لعدم اجتماع الذال مع الدال في المبني (اذتكر) ، بقوله :
«وإنما منعهم من أن يقولوا (مذدكر) كما قالوا (مزدان) أن كل واحد منهما
يدغمه في صاحبه في الانفصال ، فلم يجز في الحرف الواحد إلا الإدغام ،
والزاي لا تدغم فيها على حال فلم يشبهوها بها»^(١) .

(١) الكتاب ٤ - ٤٦٦ ، ٤٧٠ .

ولكن يتضح أن السبب المقبول هو العسر النطقي والقرب في المخرج وفي المعايير الصوتية المصنفة لهما عدا معيار المخرج ، وهذه الظاهرة الصوتية من قبيل المماثلة الصوتية التبادلية الكلية^(١) .

القانون الصوتي السادس

ص مطبق + تاء الافتعال



ط

أي إذا سبقت تاء الافتعال بصوت مطبق فإن صوت التاء يتحول إلى طاء ، ويتضح ذلك في الوحدات اللغوية ، اصطبر ، اضطجع ، اطعن ، اظطن ، وأصلها البنائي: اصتبر ، اضطجع ، اطعن ، اظطن ، وقد عرض سيويه هذه الظاهرة الصوتية في قوله :

« وقالوا في مفتعل من صبرت مصطبر ، أرادوا التخفيف حين تقاربا ، ولم يكن بينهما إلا ما ما ذكرت لك يعني قرب الحرف ، وصارا في حرف واحد ، ولم يجز إدخال الصاد فيها لما ذكرنا من المنفصلين ، فأبدلوا مكانها أشبه الحروف بالصاد ، وهي الطاء ، ليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد من الحروف ، وليكن عملهم من وجه واحد إذ لم يصلوا إلى الإدغام^(٢) . فالمرر واحد ، وهو تقارب المخرج ، وإرادة التخفيف .

(١) محاضرات الدكتور محمود فهمي حجازي لطلبة الدراسات العليا بآداب القاهرة .

(٢) الكتاب ٤ - ٤٦٧ .



ولكن علينا أن نعرض طبيعة الوحدات الصوتية السابقة حتى تتضح طبيعة التبدل الصوتي .

الضاد : صوت مطبق مجهور انفجاري أسناني لثوي .

الصاد : صوت مطبق مهموس احتكاكي لثوي .

الظاء : صوت مطبق مجهور احتكاكي مما بين الأسنان .

الطاء : صوت مطبق مهموس انفجاري أسناني لثوي .

التاء : صوت غير مطبق مهموس انفجاري أسناني لثوي .

فلما كانت الأصوات الأربعة الأولى تشترك في معيار الإطباق ، وهي به تختلف عن التاء ، والإطباق معيار مؤثر في نقيضه ، لذا وجب تغير التاء إلى صوت مطبق نظيره ، ولما كان صوت التاء يشترك مع صوت الطاء في كل المعايير الصوتية عدا معيار الإطباق وعدمه ، لذا فقد وجب تغير التاء إلى طاء حال سبق صوت مطبق له .

ونجد أن سيبويه يذكر حالة قلب التاء إلى الصوت المطبق السابق له ، فيقال : مصبر ، يصلح ، مظعن ، مضجع ، ويبرر ذلك بأن بعضهم أراد الادغان ، فلما امتنع دخول الطاء سبقتها من صاد أو ظاء ، أو ضاد ، قلبوا الطاء صاداً أو ظاء أو ضاداً ، فهو عمل ثلاثي يتبلور في قلب التاء إلى طاء أولاً ، ثم قلب الطاء إلى الصوت السابق له .

ولكن الأمر غير ، ذلك حيث نلمس أن تاء الافتعال تتحول عند بعضهم إلى الصوت السابق لها إذا كان مجهوراً ، وبالتالي إذا كان مطبقاً ، ثم ينطق



الصوتان متتاليين ، أولهما صامت مجرد ، وثانيهما ملبوس بحركة ، وهو ما يعبر عنه سيويه بالإدغام ، وليس بإدغام ، وإنما هو اجتماع صوتين متماثلين ليكون ذلك أكثر خفة ويسرا في النطق . وقد ذكر سيويه أمثال ذلك مع الصوت المهموس ، وليس بقاعدة مطردة ، ولذلك فهو لا يمثل قانونا صوتيا ، فيذكر : وتقول في مستمع : مسمع ، فتدغم ، لأنها مهموسان ، ولا سبيل إلى أن تدغم السين في التاء ، فإن أدغمت قلت : مسمع ، كما قلت مصبر ، حيث لم يجز إدخال الصاد في الطاء ^(١) ، ومثل ذلك ذكره في مشرد .

وفي الوجدتين اللغويتين «اضطعن ، اظلم» لغتان أخريان ، وهما «اطعن» والقياس عليها «اطلم» ^(٢) ، و «اطعن ، واظلم» ، والقضية واحدة كما ذكرنا في (ادكر واذكر) ، حيث يؤثر معيار الجهر لدى الطاء في معيار الهمس لدى الطاء ، وكذلك معيار بين الأسنان في معيار الأسنان ، فتتحول الطاء إلى ظاء ، وقد يكون التأثير عكسيا ، فتتحول الطاء إلى طاء ، ويذكر سيويه أن أقيسهما : مطّعن ، ومطّلم ، لأن الأصل في الإدغام أن يتبع الأول الآخر ^(٣) . وسواء التحول في الوجدتين الصوتيتين ، لأن هذا لا يشذ عن القانون الصوتي ، ولا القياس الصوتي كذلك ، فهما يتقابلان قياسيا مع اذكر وادكر .

وإذا حاولنا الاحتفاظ بالصوت غير المطبق في الصيغة الأصلية (افتعل) لتحول المطبق إلى نظيره غير المطبق ، فتتحول الطاء إلى تاء ، والطاء إلى زاي ، والصاد إلى سين ، والصاد إلى تاء أو دال .

(٢) الموضوع السابق .

(١) الكتاب ٤ - ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ .

(٣) الكتاب ٤ - ٤٦٩ .



ويجب التنويه إلى أن مثل هذه الظاهرة الصوتية من قبل المماثلة الصوتية بين الصوامت، حيث يتحول الصامت غير المطبق إلى نظيره المطبق لتحقيق الانسجام الصوتي وسهولة النطق .

القانون الصوتي السابع

لا تجتمع ثلاث ياءات ولا ثلاث واوات .

من القوانين الصوتية في اللغة العربية عدم اجتماع ثلاث ياءات ولا ثلاث واوات ، ذلك للطبيعة الصوتية لكل من الواو والياء ، وما ينشأ عنه من اتساع في المخرج مما يؤدي إلى افتراش للهواء لا تستطيع أعضاء النطق أن تتحكم أثناءه في دقة تشكيل الصوت .

ولذلك فإن اللغة العربية لا تعرف اجتماع ثلاث ياءات ولا ثلاث واوات ، ولكن اللغويين الأوائل أرادوا أن يظهروا مقدرتهم الصرفية ، فأخذوا يقيسون ويشكلون أبنية من بنات الواو والياء ، ويوضحون ما بها من ألغاز صرفية^(١). واللغة العربية تحرص على موسيقية الصوت ووضوح الأصوات سمعياً وتمييزها نطقياً فلم تعرف مثل هذه الأبنية ، ولهذا فإن سيبويه يعرضها تحت عنوان : «هذا باب ما قيس من المعتل من بنات الياء والواو ، ولم يجيء في الكلام إلا نظيره من غير المعتل»^(٢) ، فمثل هذه الأبنية الصرفية تكون من غير بنات الواو ولا الياء ، حتى لا يجتمع الواوات ولا الياءات ، وهما صوتان متسعا المخرج ، مفروشا الهواء ، يشبهان الحركات ، فلا يتميزان نطقاً ، ولا ينضجان سمعاً في مثل هذه المجتمعات .

(١) انظر : كتاب سيبويه ٤ - ٤٠٦ وما بعدها .

(٢) الموضع السابق .



٣ - القوانين الصوتية الخاصة بالطبيعة اللغوية

لا ريب أن لكل لغة سماتها المميزة والتي تخضع لخصائصها اللغوية ، فالمعاني مطروحة لأفكار كل مجتمع لغوي ، كما أن السياق الأدبي موجود لكل مجتمع ، أما المميز حقا للمجتمعات الخصائص اللغوية التي تدور في نطاقها هذه الأفكار وذاك السياق ، وذلك من وحدات صوتية تتميز بها ، وحركات صوتية تنطق بها ، ووحدات لغوية ذات قوانين خاصة في بنيتها ، وعلاقات معينة بين هذه الوحدات اللغوية لتكون الجمل المعبرة عن الفكر الإنساني العام ، وهذا الموضوع يطول البحث فيه ، ويعيننا في هذا البحث دراسة القوانين الصوتية الخاصة بالطبيعة اللغوية للغة العربية والناطقين بها .

القانون الصوتي الثامن

التخلص من المقاطع المغرقة في الطول

من الملاحظ أن اللغة العربية لا تعرف المقاطع المغرقة في الطول ، والمقطع المفرق في الطول^(١) هو الذي يتكون من صامت ملبوس بحركة طويلة ثم صامت مجرد ، نحو : «عاش - حال» ، وكل من الشين واللام وحدة صوتية صامتة ، أو يتكون من صامت ملبوس بحركة قصيرة ، فصامت مجرد ، فصامت مجرد ، نحو : عصر ، وقف ، وكل من الراء والفاء صوت صامت مجرد ، فإذا كان المقطع المغرق في الطول يقع داخل الوحدة اللغوية ، - أي وسطها - يجب التخلص منه .

(١) انظر : د . محمود فهمي حجازي ، مدخل إلى علم اللغة ٤٧ .



وتبدو هذه الصورة الصوتية أثناء جزم الفعل المضارع الأجوف ، نحو:
يقول ، يبيع ، فيقال: لم يقل ، لم يبع ، وكل من اللام والعين وحدة صامتة
مجردة ، ويتضح أن الأساس فيها : لم يقول، لم يبيع ، إلا إنه - على حد قول
اللغويين الأوائل - لما اجتمع ساكنان تخلصنا من أحدهما ، والساكنان هما -
في رأيهم - الواو والياء بعد كل من القاف والباء مع اللام والعين . إلا أن
اللغويين الأوائل لم يستطيعوا التمييز الواضح لما يسمى بالساكن ، فهو
يمثل لديهم جانبيين ليس بينهما علاقة واضحة ، حيث يطلق على الحركات
الطويلة (المد) من جانب ، ويطلق كذلك على الوحدة الصوتية الصامتة
المجردة «الساكنة» من جانب آخر^(١) ، ويلاحظ أن الجانب الأول يتضح
فيه أنه حركي في المقام الأول والأخير ، فهو حركة طويلة حيث تستغرق
زمنًا في نطقها أطول من زمن نطق الحركة القصيرة ، وذكر ذلك ابن جنى
في قوله: «اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين، وهي الألف والياء
والواو... إلخ»^(٢) ، ويبدو فيها الالتباس الواضح . وفي أثناء جزم الفعل
المضارع الأجوف تتحول الحركة الطويلة إلى حركتها القصيرة حتى
نتخلص من المقطع المغرق في الطول ، فالمقطعان «قول ، بيع» بتجريد
اللام والعين من الحركات مغرقان في الطول ، وعندما يصيران «قل ، بع»
يتحولان إلى مقطعين طويلين ، وهذا من السمات الصوتية للغة العربية .
وتتضح هذه الظاهرة الصوتية في الفعل الماضي المنتهي بحركة طويلة فيما
إذا ألحقت به الدالة (تاء التأنيث) ، نحو : رمت ، غزت ، وإن كان سيبويه

(١) محاضرات د . محمود فهمي حجازي في طلبة الدراسات العليا بآداب القاهرة .

(٢) سر صناعة الإعراب ١ - ١٩ .



يعلل ذلك بقوله : « وإنما كرهوا تحريكها لأنها إذا حركت صارت ياء أو واوا ، فكرهوا أن تصير إلى ما يستثقلون ، فحذفوا الألف حيث لم يخافوا التباساً^(١) وليس الأمر كذلك ، وإنما يتبلور في التخلص من المقطع المغرق في الطول الذي نشأ من توالي الصامت الملبوس بحركة طويلة في نهاية الفعل والتاء المجردة الدالة على التأنيث ، فإذا لم يوجد هذا المقطع المغرق في الطول لم يحدث هذا التحول الحركي ، كأن يقال ، لم يقول ، لم يبيعا ... إلخ . ويتصل بهذه الظاهرة الصوتية إلحاق الوحدة الصرفية واو الجماعة ونون الإناث بالفعل المضارع الذي ينتهي بحركة طويلة بالفتحة ، نحو : يخشى ويخشون ، والأمر منه كذلك ، نحو : اخش ، اخشوا ، اخشين .

ومنها تثنية وجمع الاسم المنتهى بحركة طويلة بالفتحة جمع مذكر سالماً ، نحو : مصطفي ، مصطفين ، مصطفان ، مصطفون ، مصطفيين .

ويمكن لنا أن نسمي مثل هذه الظاهرة بالتحول الحركي ، لأن التغيير قاصر على تحويل الحركة الطويلة إلى حركتها القصيرة المجانسة لها .

وتتمثل ظاهرة التحول الحركي كذلك في علاقة لغوية أخرى تتمثل فيما إذا توالى وحدتان لغويتان :

أولاهما : تنتهي بحركة طويلة ، **والأخرى :** تبدأ بصامت مجرد ، حينئذ تتحول الحركة الطويلة إلى حركتها القصيرة لتتخلص من المقطع المغرق في الطول أثناء الحديث ، نحو : رمى الرجل ، حبلى الرجل^(٢) .

(١) الكتاب ٤ - ١٥٦ .

(٢) انظر في ذلك : كتاب سيويه ٤ - ١٥٦ .



ويمكن لنا أن نلحق بباب التحول الحركي بناء الفعل الماضي الذي يبدأ بصامت ملبوس بحركة طويلة بالفتحة للمجهول ، حيث تتحول الحركة الطويلة بالفتحة إلى حركة طويلة بالضممة ، فيقال في وافي ووفي ، وواعد ، ووعد .

وليس من ذلك كما يعتقد الصرفيون : إقامة واستقامة ، حيث يرون أن أصلها إقوامة واستقوامة، ولكن الأمر واضح في أنها من أقام ، واستقام لم يحدث حذف، فالحركة الطويلة كما هي، ولكن كي نتخلص من مثل ذلك يمكن القول بأن هناك وزنين لمثل هذه الأفعال : أفعال ، وأفال ، ولكن ما القول في مقول ومبيع ؟ الأمر واضح كذلك ، فلم يحدث فيه شذوذ عن القواعد البنيوية للوحدات اللغوية ، إلا من التحول الحركي المبني على قواعد صوتية مطردة ومتسقة ، فعند بناء اسم المفعول من الفعل الأجوف تتحول فيه الحركة الطويلة بالفتحة إلى حركة طويلة بالضممة ، إلا أن الواو والضممة شفويتان ، فإذا سبقتا بوحدة صوتية شفوية تحولت تلك الحركة الطويلة إلى حركة طويلة بالكسرة حتى لا تفقد الحركة الطويلة بالضممة أو الواو سمعا ونطقا بعد الصامت الشفوي لتداني المخرج ، لذا يقال : مبيع ، فيئا ، ميلا ، بيعا ، والأصوات الأولى كلها شفوية ، ولكن يقال : صوما ، قولا ، روضا ، خوفا ، والأصوات الأولى كلها غير شفوية فظهرت الواو ، فإذا كانت الوحدة اللغوية على وزن فعال ، أي مبدوءة بصامت ملبوس بحركة قصيرة بالكسرة تبعثها الحركة أو صامتها ، فيقال : رياض ، صيام .

وليس من ذلك غيد يغيد ، وعور يعور لأنها ليسا بأجوفين .



ويجب التنويه إلى أنه يجوز أن ننطق بالمقطع المغرق في الطول بنوعيه في حالتين^(١):

الأولى: إذا كانت الحركة الطويلة تسبق صوتين صامتين متماثلين، نحو: تمود، مادة، دابة.

الثانية: في حال الوقف، نحو: قال، زيد، عصر.

القانون الصوتي التاسع

لا يتوالي صامتان مجردان

من القوانين الصوتية الخاصة بالطبيعة اللغوية للغة العربية عدم توالي صامتين مجردين من الحركات، سواء أكانا في وحدة لغوية واحدة، أم في وحدتين لغويتين متتاليتين، عندئذ لا بد من إلباس أحدهما بحركة قصيرة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، وكذلك: ﴿أَشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى﴾ [البقرة: ١٦]، والأصل بدون الوصل: ولا تنسوا. اشتروا، فلما أريد الوصل في الحديث توالي صامتان مجردان (الواو واللام) في كل من الآيتين، فكان لا بد من إلباس أحدهما بحركة حتى يمكن الوصل في الحديث، وهو الأول، لأن اللغة العربية لا تعرف توالي صامتين مجردين في الحديث، حيث لا يمكن تحقيق التمييز النطقي لهما، وبالتالي ينعدم الوضوح السمعي.

(١) انظر: الشيخ أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف ١٧١، ١٧٢.



وكيفية إلباس الحركة فيها خلاف ، فالاتفاق على الضمة^(١) ، ولكن هناك من يحرك بالكسرة ، ومنهم من يفتحها إيثارا للتخفيف ، ومنهم من يختلس فيحذف الواو، وهذا ضعيف لأن قبلها فتحة، والفتحة لا تدل على الواو^(٢) ، ومنهم من يهمز تشبيها بالواو المضمومة ضما لازما في أثوب .

والواقع أن المختار هو حركة الضمة لأنها الحركة الناشئة من الواو ، وهي الأكثر ملاءمة للنطق معها .

أما في قولنا : لنقدر المحترم ، واللام للطلب ، والمضارع مجزوم بها ، فصوت الراء مجرد من الحركات التقى باللام المجردة التي تليه ، فوجب إلباس أحدهما بحركة قصيرة وهو الراء ، والمختار هنا الكسر ، ونلاحظ عدة نقاط :

أولا : ليس الصامت المجرد الأول الذي يراد إلباسه الحركة القصيرة واوا ولا ياء ، حيث يكون الالتباس بينهما وبين الحركات .

ثانيا : الفعل لا يلبس آخره بكسرة أبدا ، فربما اختيرت الكسرة لتمييز إعراب مثل هذا الفعل في حال جزمه أو بنائه مما يجزم به ، نحو : قَدِّر المحترم .

ثالثا : يجب أن ننوه إلى أننا نجد من يلبس آخر مثل هذا الفعل بحركة قصيرة بالفتحة ، ومن يلبسه بحركة بالضمة .

(١) انظر : كتاب السبعة لابن مجاهد ١٤٥ ، تحقيق د . شوقي ضيف .

(٢) انظر : لأبي البقاء العكبري ، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ١ - ٢٠ .



ومن هذه الظاهرة الصوتية القول: مصطفو الله، بخلاف مصطفى الله، فمصطفى مفرد، وهو من قبيل التحول الحركي في القانون الصوتي السابق، وعندما عبر بها عن جماعة الذكور ألحق بها واو يدل على الرفع، وهو صامت مجرد، فتحوّلت الحركة الطويلة بالفتحة إلى حركة قصيرة، وصارت مصطفون، وعندما نسبت إلى لفظ الجلالة حذفت النون للنسبة، فتوالى صامتان مجردان فألبس الأول حركة قصيرة بالضممة .

ومن ذلك: اخش الله، اخشوا الله، وكذلك قوله تعالى: ﴿لَوْ اسْتَطَعْنَا﴾ [التوبة: ٤٢]، والمشهور إلباس الواو حركة قصيرة بالكسرة، لكن سمع فيها الإلباس بالضممة، وهي قراءة الأعمش وزيد بن علي. ويقول أبو حيان في تفسيره (٥ - ٤٦): «فر من ثقل الكسرة على الواو، وشبهها بواو الجمع عند تحريكها لالتقاء الساكنين، وقرأ الحسن «لو استطعنا» بالحركة بالفتحة، ولم يذكر العكبري سوى الإلباس بالكسرة وهي الأصل، والإلباس بالضممة^(١). ويقول سيبويه في حال كسر الواو: وهي في القلة بمنزلة: «ولا تنسوا الفضل بينكم»^(٢).

ومن ذلك قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر والكسائي^(٣) بإلباس الصامت الأول بالحركة القصيرة بالضممة في أقوال الله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ﴾ [البقرة: ١٧٣]، ﴿أَنْ أَقْتُلُوا، أَوْ أُخْرِجُوا﴾ [النساء: ٦٦]، ﴿وَلَقَدْ اسْتَهْزَيْ﴾

(١) إملاء ما من به الرحمن ٢ - ١٦ .

(٢) الكتاب ٤ - ١٥٥ .

(٣) ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات ١٧٤، ١٧٥ .



[الأنعام: ١٠، الرعد: ٣٢، الأنبياء: ٤١] ، ﴿وَقَالَتْ أَخْرُجْ﴾ [يوسف: ٣١] ، ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ [الإسراء: ١١٠] ، وما كان مثله يضم كذلك في التنوين ، إلا أن ابن عامر خالف في التنوين بالكسر، نحو: ﴿فَتِيلاً﴾ (٤٩) ﴿أَنْظُرْ﴾ [النساء] ، ﴿مُيِّنٍ﴾ (٨) ﴿أَقْتُلُوا﴾ [يوسف] ، ﴿مَسْحُورًا﴾ (٨) ﴿أَنْظُرْ﴾ [الفرقان] ، ﴿مَحْظُورًا﴾ (٢٠) ﴿أَنْظُرْ﴾ [الإسراء] ، ولكنه كان يضم في قوله تعالى: ﴿كَشَجَرَةٍ خَيْثَ اجْتَنَّتْ﴾ [إبراهيم: ٢٦] ، ﴿بِرَحْمَةٍ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾ [الأعراف: ٤٩] ، ويبدو أنه كان يستخدم الحركة بالضممة في الآيتين الأخيرتين ليحدث نوعاً من المماثلة الحركية بين حركة التنوين والحركة التي تليها وهي الضممة القصيرة الملبوس بها التاء والخاء .

أما عاصم وحمزة فكانا يكسران ذلك كله^(١) ، وأبو عمرو كان يضم الصامت المجرد الأول إذا كان واواً أو لاماً ، واختلف عنه إذا كان تاءً أو نوناً ويكسره فيما عدا ذلك .

القانون الصوتي العاشر

لا يبتدأ بصامت مجرد

لا تعرف اللغة العربية ابتداء الوحدة اللغوية بصامت مجرد ، بل يجب أن يكون ملبوساً بحركة قصيرة أو طويلة ، أو يتوصل إلى هذا الصامت المجرد بما هو ملبوس بحركة ، وتختار الهمزة في هذا الشأن ، فيقال : استخرج ، اخرج ، ابن ، ابنه ، اسم ... إلى غير ذلك .

(١) انظر : ابن مجاهد ، كتاب السبعة في القراءات ١٧٤ ، ١٧٥ . تحقيق د . شوقي ضيف .



وإذا حصرنا مباني الوحدات اللغوية في اللغة العربية نجد أنها لا تبتدأ بصامت مجرد، فإذا كنا في وصل الحديث فإن هذه الهمزة الملبوسة بالحركة القصيرة تحذف مع حركتها، ذلك لأن الصامت المجرد الذي يليها يعتمد على الصامت الملبوس بحركة الذي يسبقها، فيقال: وستخرج، فخرُج، إلى بُنه، كان سُمهُ .. إلى غير ذلك، وهذا يدل على أن الهمزة جاءت ملبوسةً بحركة ليتوصل بها إلى الصامت المجرد في بداية الوحدة اللغوية، فإذا توالى صامتان مجردان في وحدتين لغويتين متتاليتين، ثانيهما الصامت المجرد الذي تبدأ به الوحدة اللغوية، لا تأتي بالهمزة كذلك، بل نلبس الصامت المجرد الأول حركةً قصيرةً كما هو في القانون الصوتي السابق، وربما كان الصامتُ الملبوسُ بحركة الذي يتوصل به في المراحل اللغوية المبكرة هاء، أو سينا، أو شينا، كما في أوزان: هفعل، وسفعل، وشفعل.

القانون الصوتي الحادي عشر

لا تتوالى خمسة صوامت ملبوسة بحركات

من الطبيعة اللغوية العربية ألا يتوالى خمسة صوامت ملبوسة بحركات في وحدة لغوية واحدة، بل يجب أن يتخللها صامتٌ مجرد^(١)، وإذا حصرنا المباني التي تأتي عليها الوحدات اللغوية ذات الصوامت الخمس نجدها على مثال: فعلل، نحو: سفرجل، وزبردج، وفرزدق، ومن الصفات: شمردل، همرجل، جنحدل، ومثال: فعلل، نحو: قُدَّ عمل، وخبعثن،

(١) انظر: كتاب سيبويه ٤ - ٤٣٧ .

(٢) انظر: كتاب سيبويه ٤ - ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣ .



وعلى مثال : فَعَلَّل ، نحو : قَهَبَس ، جَحْمَرَش ، صَهْصَلَق ، وعلى مثال فِعَلَّل ، نحو قِرْطَعْب ، حَنْبَر ، والصفة : نحو : جردحل ، وِحِنْزَقْر ، وأما ما زيد من بنات الخمسة فعلى مثال : فَعَلَّلِيل ، نحو : سلسيل ، وعندليب ، ودرديس ، وعلى مثال : فُعَلَّلِيل ، نحو خُزْعَيْل ، وَقُدَّ عَمِيل ، ومثال فَعَلَّلُول ، نحو : عَضْر فوط ، وَقِرْطَبوس ، وَيَسْتَعور ، ومثال : فَعَلَّلِي ، نحو : قبعثري وضبغطري ، ومثال فَعَلَّلُول : نحو قِرْطَبوس^(٢) .

ويتضح منها جميعا أنه لم يتوال بها خمسة صوامت ملبوسة بحركات ، بل نجد صامتا مجردا يتخللها .

كما لا نجد في الأوزان الشعرية خمسة صوامت متتالية ملبوسة بحركات . ولكن قد تتوالى الأربعة في نحو : عُلْبَط^(١) .

القانون الصوتي الثاني عشر

لا توالى لحركتين طويلتين

كما لا تعرف اللغة العربية توالى صامتين مجردين ، كذلك لا تعرف توالى حركتين ، كما في : نسبة الأسماء الستة إلى ياء المتكلم ، والمعروف نحويا أن الأسماء الستة تنتهي بحركات طويلة في حالاتها الإعرابية ، بالضممة الطويلة في حال الرفع ، والكسرة الطويلة في حال الجر ، والفتحة الطويلة في حال النصب ، ولكن عندما تنسب إلى ياء المتكلم ، وهي عبارة عن حركة طويلة بالكسرة عندئذ تتوالى حركتان : الحركة الإعرابية ، والحركة التي

(١) انظر : كتاب سيبويه ٤ - ٤٣٧ .



تعبّر عن المتكلم ، فيحذف إحداهما ، ولكن لأن حركة المتكلم تمثل بعينها دلالة معنوية ، فهي بذاتها وحدة صرفية ، لذا لا يجب حذفها ، وما يحذف إنما هو الحركة الإعرابية ، والصامت الذي ينتهي به الفعل يلبس حركة المتكلم ، أي طويلة بالكسرة ، فيقال : أخي ، أبي ، حمى ، إلى غير ذلك ، عدا (ذو) فإنها لا تنسب إلى ياء المتكلم .

ولما ألحق بالفعل دالة المتكلم المفرد فرق بينه وبين الاسم ، فخوفا من إلباس الفعل بحركة طويلة بالكسرة ، والفعل لا يكسر أبدا إلا في حال التقاء صامتين مجردين فقط ، فصل بين الفعل وحركة المتكلم بصامت يلبس هذه الحركة الطويلة ، فيقال : يهيني ، ولهذا فإنه لا يحتاج إلى حذف الحركة الطويلة من نهاية الفعل الذي ينتهي بحركة طويلة ، حيث لا يتوالى حركتان طويلتان ، فيقال : يدعوني ، يسديني ، دعاني .

وكل ما نسب إلى المتكلم المفرد يحرك نهايته بالكسرة الطويلة ، ولذا فإن النون التي تسمى نون الوقاية تلحق بالفعل وبأغلب الحروف كذلك .



القانون الصوتي الثالث شر

ص ل ح ٣ ح ١ + ص ل ٢ مضعفة



و ح ٢

أي : و ١ ي
↓
و

أي أنه إذا توالى الواو الملبوسة بحركة طويلة للفتحة والياء المضعفة ، فإن الحركة الطويلة تتحول إلى واو ملبوسة بالكسر ، لتتلاءم مع الياء التي تتلوها، ويتضح ذلك في النسب إلى: هوى، نوى، فيقال : هوى ، نوى ، نوى، ذلك لعدم المواءمة الصوتية بين الحركة الطويلة بالفتحة والياء المجردة التي تتلوها ، حيث يتكون مقطع مستغرق في الطول ، فوجب التخلص منه تبعاً للقوانين الصوتية السابقة، كما تتنافى تلك الحركة الطويلة بالفتحة، مع قاعدة النسب التي تحتم إلباس الصامت الذي يسبقها بحركة بالكسرة لتتلاءم مع ياء النسب ، فهي بمثابة دالة المفرد المتكلم .

ولما كانت أمثال هاتين الكلمتين من الوحدات اللغوية الناقصة بنيويا في وحداتها الصوتية ، لذا استحسن أن تنقلب الحركة الطويلة إلى صامت يماثل ما سبقه ، فتكتمل الوحدة اللغوية من جانب ، ويتوصل به إلى ياء النسب من جهة أخرى ، حيث يلبس حركة قصيرة بالكسرة ، فتتحول الحركة الطويلة بالفتحة إلى صوت الواو الملبوس بحركة قصيرة بالكسرة .



ومثل ذلك - ولكن مع الخلاف الحركي وخلاف الصوامت - إسناد الأفعال المنتهية بحركات طويلة إلى تاء المتكلم أو المخاطب ، فيقال : قضيت ، غزوت ، وافيت ... إلى غيره .

ومناسبة الياء في مثل هذا الموضوع لأنها تتماثل مع سابقتها ، ولا تؤثر دلاليا في الوحدة اللغوية بإضافتها إليها ، ولئلا تتوالى ثلاث ياءات ، وقد لحظنا أن الواو تتلاءم سابقا مع أمثال هذه المواضع .

أما مثل: وافي = ووفي، واعد = وواعد، فلم يحتج إلى قانون صوتي، ذلك لأن القاعدة الصرفية تحتم هذه التغيرات الصوتية ، حيث يضم الأول، ولأن حركته طويلة حال بنائه للمعلوم ، فإن حركته تطول كذلك حال بنائه للمجهول، ويكسر ما قبله فأظهرت الفتحة التي تلبس الياء الأخيرة، كي تتضح الوحدة اللغوية سماعيا ، لأن بقاء الحركة الطويلة بالكسرة لا تتحقق بعد الحركة الطويلة بالضممة ، وبذلك يصبح هناك مجال للالتباس الدلالي .

٤ - القوانين الصوتية الخاصة بالتجاور

تحرص اللغة العربية في تعاملها مع الأصوات على المواءمة والملاءمة بين جوانب ثلاثة :

الجانب الأول : اللغة :

وهو عبارة عن شقين أساسيين : التعبير الذي أداته الأصوات اللغوية ، ويجب أن تكون موسيقية الأداء في تكوين الوحدات اللغوية ، وهذا



مبحث آخر ومهم ، والمعنى أو الدلالة ، ويجب أن يحرص على أدائها كما عرفها المجتمع اللغوي ، دونما أثر ضال ، أو التباس .

الجانب الثاني : الرموز الصوتية :

ويجب أن تكون متميزة في النطق ، واضحة في المسامع ، حتى لا يثار التباس دلالي .

الجانب الثالث : الإنسان :

وهو طرفا الحديث ، من متحدث وملتق ، ويجب ألا يجد صعوبة في النطق، أو عسرا في تشكيل الرموز الصوتية أثناء تكوينه للوحدات اللغوية ، وكذلك المتلقي يجب أن تهيأ له الوحدات اللغوية برموزها الصوتية واضحة الأداء ، متميزة النطق ، حتى تؤثر التأثير السليم في مسمعه .

واللغة تحرص على التوفيق بين هذه الجوانب الثلاثة ، وأثناء ربط الرموز الصوتية ببعضها لتكوين الوحدات اللغوية وبسبب تميز كل رمز صوتي بمعايير صوتية خاصة به يجب أن تتوفر فيه لتمييز الرمز صوتيا من غيره ، ولأن هذه المعايير تتناقض ، فإن بعض الرموز الصوتية في أثناء تجاورها تؤثر في بعضها الآخر ، وينشأ عن هذا التأثير تبدل وتغير صوتي ، ويدرس هذا التأثير تحت عنوان: التغيرات الصوتية، أو التبدلات الصوتية.

وقد قصرت دراسة ما يتأثر منها طبقا لسبب التجاور، وتقسم التغيرات الصوتية إلى قسمين : مماثلة صوتية ، ومغايرة صوتية^(١) .

(١) انظر : د . إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ، ١١٢ ، ١٤٣ ، محاضرات د . محمود فهمي حجازي في طلبة الدراسات العليا بآداب القاهرة .



قوانين المماثلة

أثناء النطق العادي للإنسان - دون تكلف - قد يحدث تغير في صوت ما، أو تغير في صفته ، وليس ذلك إلا من قبيل الانسجام الصوتي بين الرموز الصوتية ، وهذه ظاهرة شائعة في كل اللغات بصفة عامة ، غير أن اللغات تختلف في نسبة التأثير وفي نوعه^(١) .

فالمماثلة تغيير رمز صوتي في طبيعة نطقه ليتماثل مع رمز صوتي سابق عليه أو لاحق به في صفة صوتية مؤثرة، وربما تذهب المماثلة إلى أبعد من ذلك ، حيث يتغير الصوت تغيرا كليا ، أو تتغير الحركة الملبوس بها .

والتغيرات الصوتية في ظاهرة المماثلة لم تتأت جزافا ، ولم تحدث كأمر وجد هكذا بلا علل أو مبررات ، وإنما تحدث طبقا لمعايير معينة ومحددة تفرضها طبائع الأشياء ، حيث يتأثر الضعيف بالقوي ، وتفر الأشياء إلى مثيلاتها لتتسجم معها ، وتتنازل بعض الظواهر عن حظها لتتلاءم مع غيرها ، وكل هذا يحدث في الأصوات كي تتلاءم مع قدرة الإنسان على النطق بها ، وتتكيف مع أجهزة النطق .

واللغة ظاهرة اجتماعية، تخضع للتطور والتغيير، شأنها في ذلك شأن كل كائن حي ، حيث الانتقال من الآباء إلى الأبناء ، ومن السلف إلى الخلف ، وربما لا يلتزم ذلك الصحة الكاملة ، وبخاصة في فترات الثورات الاجتماعية التي يصحبها التمرد على كل قديم ، ونحن ندرك ظواهر الانتقال اللغوي من لغة إلى أخرى ، عن طريق التبادل الثقافي أو الاقتصادي أو غير ذلك ، وينتج عن ذلك تطويع الأصوات وتطويع النطق بها لتتلاءم مع طبيعة

(١) انظر : د . إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ١١٢ .



الوحدات اللغوية المتقلة ، والإنسان في أثناء انتقاله من مجتمع لهجي إلى مجتمع لهجي آخر يتعرض للتغير في كيفية إصداره للرموز الصوتية ، ولكيفية ارتباط الأصوات ببعضها ، وما يحدث بين المجتمعات اللهجية من خلاف في النبر والتنغيم، ولهذا كان لابد من ظاهرة التغيرات الصوتية، وتدرس من جانبين :

جانب الفرد وما يحدث في تعبيره من تغيرات للرموز الصوتية، وجانب اللغة بوجه عام وما يحدث لرموزها الصوتية من تغيرات أثناء ارتباطها في تكوين الوحدات اللغوية ، وهذا بصورة عامة ، وهذا ما أقصد به في هذه الدراسة الضيقة .

ويمكن أن نقسم المماثلة في دراستها إلى أقسام ، ولتكن كما يأتي :

أ - المماثلة بين الصوامت : أي إبدال صامت بصامت آخر مماثل لما سبقه أو لحق به ، أو قريب منه في المعايير الصوتية ، وقد درس من هذا النوع في القوانين الصوتية السابقة .

ب - المماثلة بين الحركات : أي إبدال حركة بحركة أخرى للأسباب السابقة ، وقد درس هذا في القوانين الصوتية السابقة .

ج - المماثلة بين الصوامت والحركات : أي إبدال حركة بصامت أو صامت بحركة ، وقد لمسنا مثل هذا في القوانين الصوتية السابقة كذلك .

وأحاول في هذا القسم من البحث أن أدرس ما لم يدرس من قوانين صوتية تقع تحت عنوان : المماثلة بسبب التجاور الصوتي .



القانون الصوتي الرابع عشر

ص ل ٢ أو حركتها + ص ح ٣



ح ٢

أي: إذا سبقت هاء الغائب - وحركتها الضمة - بصوت الياء المجرد أو الحركة التي تنشأ منه وهي الكسرة القصيرة ، فإن التلاؤم الصوتي يبدل حركة الضمة إلى حركة بالكسرة لتنسجم مع سابقتها ، ويعرض ذلك سيوييه^(١) في قوله : «هذا باب الهاء التي هي علامة الإضمار ، اعلم أن أصلها الضم ، وما بعدها الواو ، لأنها في الكلام هكذا ، إلا أن تدركها هذه العلة التي أذكرها لك ...». فالهاء تكسر إذا كان قبلها ياء أو كسرة كما أمالوا الألف في مواضع استخفافا ، كذلك كسروا هذه الهاء ، فالكسرة هنا كالإمالة في الألف لكسرة ما قبلها وما بعدها، نحو : كلاب ، وعابد ، وذلك قولك : مررت بهي ، ولديهي مال ، ومررت بدارهي ، وأهل الحجاز يقولون : «مررت بهو قبل ، ولديهو مال» ، ويقرأون : ﴿ فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ ﴾ [القصص: ٨١]. بضم الهاء في الموضعين ضمة طويلة .

فالأصل في ضمير الغائب «الهاء» إلباسه حركة بالضمة سواء أقصرت أم طالت ، فيقال : كتابه ، فوجه ، ولكن إذا سبقت هذه الهاء بياء مجردة أو بحركتها الكسرة ، يحدث نوع من المماثلة بين الحركات ، حيث تستبدل الحركة بالضمة بالحركة بالكسرة، ويطلق عليها (Vowel Harmony)

(١) الكتاب ٤ - ١٩٥ .



أي التوافق الصوتي أو التناسق الصوتي، أو ما أطلقه الدكتور محمود فهمي حجازي من «التوافق الحركي»^(١).

بل إن بعض اللهجات العربية ذهبت في ظاهرة التوافق الحركي إلى أبعد من ذلك، يقول سيويه: «واعلم أن قوما من ربعة يقولون: منهم بالباس الميم والهاء والميم حركة قصيرة بالكسرة» أتبعوها الكسرة، ولم يكن المسكّن حاجزا حصينا عندهم، وهذه لغة رديئة، إذا فصلت بين الهاء والكسرة، فالزم الأصل، لأنك قد تجري على الأصل ولا حاجز بينهما»^(٢).

القانون الصوتي الخامس عشر

لغتا صيغتي «فعل وفعل»

سجلت الكتب اللغوية أن للحركة التي تلبسها الوحدة الصوتية الأولى من صيغتي «فعل وفعل» صورتين صوتيتين، حيث يذكر سيويه أنه: «في فعيل لغتان، فعيل وفعيل «بالفتحة في الأولى وبالكسرة في الثانية»، إذا كان الثاني من الحروف الستة «حروف الحلق»، مطرد ذلك فيهما. لا ينكسر في فعيل ولا فعل، وإذا كان كذلك في فعيل أو فعل كسرت الفاء في لغة تميم، وذلك قولك: لئيم، شهيد، وسعيد ونحيف ورغيف، ونخيل، وشهد وكعب، وضحك، «بكسر الصوت الأول» - أما أهل الحجاز فيجرون جميع هذا على القياس»^(٣).

(١) انظر: أسس علم اللغة العربية ٢٣٣.

(٢) الكتاب ٤ - ١٩٦.

(٣) الكتاب ٤ - ١٠٧، ١٠٨.



وأصوات الحلق فيها استعلاء ، وهي مسبوقه بحركة قصيرة بالفتحة ، وهي الأخرى فيها استعلاء ، وكلا الاثنين ينفتح فيه الفم ، حيث يكون المخرج من الداخل ، ثم يلبس الصوت الحلقي بكسرة ، وهي حركة متوسطة بين الانفتاح والضيق ، فربما يتعرض صوت الحلق إلى عدم التمييز النطقي . أو أن حركة صوت الحلق لاتنطق بسهولة بعد الفتحة وصوت الحلق ، لذا كان من قبيل المماثلة بين الحركات عند بني تميم أنهم يقبلون حركة الفتحة الأولى إلى حركة بالكسرة لتتلاءم مع حركة صوت الحلق ، فإذا لم يكن صوت حلق ، بقيت الحركة بالفتحة كما هي .

وامتدادا لظاهرة التوافق الحركي في اللهجات العربية نجد أن بعض اللهجات تنطق :

لكم : (بضم اللام مماثلة لضم الكاف) .

بهم : (بضم الباء والهاء) .

شغلکم : (بضم الغين والكاف) .

ولا ريب أن في اللهجات العامية صورًا كثيرة للتوافق الحركي ، وليس هذا مجال دراستها .

القانون الصوتي السادس عشر

ظاهرة الإمالة

والإمالة هي نطق الفتحة الطويلة بين الفتحة الطويلة والكسرة الطويلة ، وذلك إذا كان بعدها صامت ملبوس بكسرة ، نحو قولك : عابد ، وعالم ،



ومساجد، ومفاتيح^(١)، ويعلل سيويه لذلك بقوله: «إنها أمالوها للكسرة التي بعدها، أرادوا أن يقربوها منها، وجميع هذا لا يميله أهل الحجاز، فالألف أو الحركة الطويلة بالفتحة لها صورتان، صورة بلا إمالة، وصورة الإمالة، وكلاهما وحدة صوتية واحدة، وظاهرة الإمالة لدى بني تميم دون أهل الحجاز، ولنلاحظ أنهم أصحاب القانون الصوتي السابق كذلك، فلما كانت الحركة الطويلة بالفتحة مستعلية، يفترش فيها الهواء إلى أعلى، ثم تتلى بصامت ملبوس بكسرة، يفترش فيها الهواء إلى أسفل، أراد بنو تميم أن يقربوا بين الحركتين، فأمالوا الحركة الطويلة بالفتحة، وجعلوها بين الفتحة والكسرة.

ولهذا الاستعلاء، فإن الفتحة الطويلة إذا سبقت بصوت مطبق أو شبه مطبق، نحو: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والقاف، والحاء، فإن الإمالة تمنع، ويعلل سيويه لذلك بأنها منعت الإمالة لأنها مستعلية إلى الحنك الأعلى، والألف إذا خرجت من موضعها استعلت إلى الحنك الأعلى، فلما كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبت عليها كما غلبت الكسرة عليها في مساجد^(٢).

والواقع أن مثل هذه الأصوات المطبقة إذا كانت ملبوسة بالحركة الطويلة بالفتحة، وأريد إمالة الحركة، فإن هذه الإمالة تؤثر في الإطباق، ولا تجعله إطباقا تاما، وبذلك يحدث التباس في المعنى والدلالة، فكلمة (غائب) لو أميلت فيها الحركة الطويلة لالتبس صوت الغين بالحاء، ولتغيرت الدلالة تماما، لهذا تمتنع الإمالة للمحافظة على الإطباق.

(٢) انظر: كتاب سيويه ٤ - ١٢٨.

(١) انظر: كتاب سيويه ٤ - ١٢٧.



المماثلة بين الصوامت والحركات

القانون الصوتي السابع عشر

الهمزة

تذكر كتب اللغة أن أهل الحجاز كانوا لا يحققون الهمزة، أي لا ينطقونها نطقاً مميزاً ، أما بنو تميم فقد كانوا ينطقونها محققة ، ويصف سيوييه موضع التخفيف وكيفيته في قوله : «اعلم أن كل همزة مفتوحة كانت قبلها فتحة فإنك تجعلها إذا أردت تخفيفها بين الهمزة والألف الساكنة ، وتكون بزنتها محققة ، غير أنك تضعف الصوت ولا تتمه وتخفي ، لأنك تقربه من هذا الألف»^(١) ، ونعلم أن الهمزة تنشأ منها حركة الفتحة ، والفارق بينهما هو الانغلاق اللحظي في المزمارة ، فلما كانت الهمزة بين فتحتين ، فيصعب نطقها نطقاً مميزاً ، لذا فإن أهل الحجاز لا يحققونها في هذا الموضع ، وهذا من قبيل التسهيل على الجهاز النطقي .

ولا شك أن هذه الظاهرة الصوتية مماثلة بين الصوامت والحركات ، حيث يستبدل صوت الهمزة بما يشبهه من حركة ، وهي شبه الحركة بالفتحة .

ظاهرة المغايرة الصوتية

لا تستحق الدراسة في هذا المبحث من القوانين الصوتية أن يكون لها مجال ، لأنها ليست قانوناً مطرداً، بل هي ظواهر صوتية شاذة، حيث تبدل الأصوات ببعضها دون قانون صوتي يعتمد عليه ، وربما أدخل فيها ما ذكره سيوييه

(١) الكتاب ٣ - ٥٤١ ، ٥٤٢ .



في قوله : « هذا باب ما شد فأبدل مكان اللام ياء لكرامية التضعيف ،
وليس بمطرّد ، وذلك كقولك : تسريت ، وتظنيت ، وتقصيت من تسرر ،
وتظنن وتقصص^(١) .

وقد سهاها الدكتور إبراهيم أنيس بالمخالفة^(٢) .

ظاهرة الإدغام

ما يذكره سيبويه^(٣) عن الإدغام ليس بذى أثر كذلك في هذه الدراسة
لأنه لا يمثل قانونا صوتيا أو ظاهرة صوتية ، بل هو تقصير نطقي ، وعادة
مرذولة من الناطق ، حيث لا يستطيع تحقيق الوحدات الصوتية ، أما عن
الإدغام نحو: مرابط ، اذهب باكرا .. إلى غير ذلك ، فليس بإدغام مطلقا ،
وإنما هو نطق طبيعي ، دون إدغام ، بل هذه هي الطبيعة النطقية حيث
يكون الصامت الأول مجردا من الحركات ، ويكون الثاني ملبوسا بحركة ،
وهذا هو المنطوق لم يحدث به تغيير ، ولأن الصوتين متماثلان فتوهموا فيهما
الإدغام .

٥ - القوانين الصوتية الخاصة بالوضوح السمعي

تحرص اللغة العربية على إيضاح الوحدات الصوتية بها المكونة للوحدات
اللغوية ، والعرب في ذلك أصحاب رأي له مكانته ، حيث يمتنع الالتباس

(١) الكتاب ٢ - ٤٠١ .

(٢) الأصوات اللغوية ١٤٣ .

(٣) انظر : كتاب سيبويه ٤ - ٤٤٥ .



بين الوحدات اللغوية ، فيمتنع التباس المعاني ، وقد لمسنا بعضا من ذلك في القوانين الصوتية الخاصة بطبيعة الوحدات الصوتية ، وأوضحنا أن هذه القوانين للتمييز النطقي وبالتالي الإيضاح السمعي ، كذلك الوحدات ذات الطبيعة الخاصة في نطقها ، وفي هذا المجال من البحث أحاول تجميع القوانين الصوتية التي تنظم العلاقة بين التغيرات الصوتية وهي في ذلك تهدف الوضوح السمعي لكل الوحدات الصوتية، فتبين الوحدات اللغوية.

القانون الصوتي الثامن عشر

$$\begin{array}{c} \text{ح ح ١ + ص ل ٢ ح ٢} \\ \downarrow \\ \text{أ ح ٢} \end{array}$$

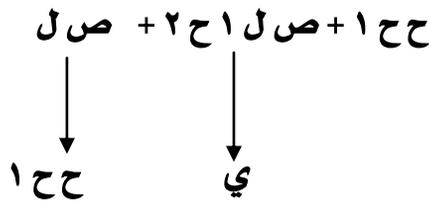
أي: لا تأتي ياء ملبوسة بالكسرة بعد حركة طويلة بالفتحة، فمن القوانين الصرفية التي يعتد بها أن الاسم الذي يشتمل على حركة طويلة في وسطه عندما يجمع جمع تكسير فإنه يلزمه حركة طويلة بالفتحة في أوسطه ، يتلوها همزة ملبوسة بكسرة ، هذه الهمزة بديل للحركة الطويلة التي تتوسط مفرده ، وذلك نحو: كتيبة = كتائب ، رسالة = رسائل ، عجوز = عجائز ، ذؤابة = ذوائب ، عيل = عيائل ، خير = خيائر .

وكذلك اسم الفاعل من الفعل الأجوف ، حيث تكون الهمزة بديلا لحركته الطويلة نحو : قال = قائل ، باع = بائع ، ولا أود أن أخوض في تحليلات الصرفيين من حيث أصل هذه الحركة الطويلة : الواو أو الياء .



وكذلك في حال النسب ، نحو : غاية = غائي ، راية = رائئي ، ولأن الصوت الذي يلي الملبوس بحركة طويلة بالفتحة ملبوس بحركة قصيرة بالكسرة ، فيجب أن يكون همزة لتحقق الوضوح السمعي ، فلو أنه ياء - كما يدعي الصرفيون - لما تحقق هذا الوضوح السمعي ، فنطق الهمزة بعد الحركة الطويلة بالفتحة قريب منها ، فإذا ما ألبست بالكسرة كان هناك تقارب في المخارج كلها ، حيث تتوسط الهمزة كلا من الحركة الطويلة بالفتحة والحركة القصيرة بالكسرة .

القانون الصوتي التاسع شر



أي: إذا وقعت الهمزة الملبوسة بالكسرة بين حركة طويلة بالفتحة وصوت لين (همزة أو ياء أو واو) قلبت الهمزة إلى ياء ، واللين إلى حركة طويلة بالفتحة ، مثال ذلك :

خطيئة : جمعها تكسيرا خطائي = خطايا .

قضية : جمعها تكسيرا قضائي = قضايا .

وفي جمع قضية الهمزة بديلة للصوت اللين الياء .

مطية : جمعها تكسيرا مطائو = مطايا .



وإذا فحصنا هذه التغيرات الصوتية رجعنا إلى طبيعة تلك الأصوات ،
فالحركة الطويلة بالفتحة من جنس الهمزة ، ثم تكون الهمزة ملبوسة
بالكسرة ، مما يستلزم تغييرها صوتيا حتى يتحقق التجانس الصوتي ،
فتتحول إلى ياء لتتلاءم مع الكسرة الملبوسة بها من ناحية، والهواء المفروش
الخارج لتشكيل الفتحة الطويلة من ناحية أخرى ، وتبقى أصوات اللين
الأخيرة بالوحدة اللغوية ، وهي لا يتحقق فيها الوضوح السمعي ،
وبخاصة أنها مسبوقة بياء ملبوسة بالكسرة ، فكان من تحولها إلى حركة
طويلة ، ولتكن بالكسرة لتتلاءم مع الكسرة السابقة ، ولكن ضرورة
التناسق الصوتي تستوجب تحولها إلى حركة طويلة بالفتحة ، فأصبح البناء
كما نعهده مطردا غير شاذ .

ومثل ذلك : مرآة وجمعها تكسيرا مرآئي مرآئي = مرآيا .

وما القول في اسم الفاعل جاء من جاء ، وكذلك شاء من شاء ؟

لو طبقنا القانون الصوتي السابق ، ويجب أن تكون القوانين مطردة،
لأصبح اسم الفاعل : جائئ = جايا ، وشائئ = شايا ، ولكن الملاحظ أنه
إذا كان الصوت الأول هو المتحرك بحركة طويلة فإن الهمزة الأخيرة أو
الصوت اللين الأخير هو المحذوف ، وإذا كان الصوت الصامت الثاني هو
الملبوس بحركة طويلة فإن المتغير منه يكون على مثال : قضايا .

وشذ هراوة وجمعها المسموع هراوي ، والأصل : هرائو = هرايا ،
وكذلك : (منائيا) والقياس (منايا) ، وما سمع من (خطائئ) والقياس
(خطايا) ، وهداوي والقياس هدايا .



لكن ليس كل من يسمع عنه يسجل له من الإعراب ، وليس كل متحدث على صواب لغويا، فهم بشر، وكل بشر خطأ، ونكون في غنى عن هذه التحليلات الصرفية التي تجهد العقول دون أساس علمي، لو أننا استبعدنا هذه الشذوذ، واعتبرت من أخطاء البشر .

القانون الصوتي العشرون

$$\begin{array}{c} ٢ ح + ٢ ل + ٣ ح \\ \downarrow \quad \swarrow \\ ٣ ح ح \end{array}$$

إذا وقعت الياء الصامتة المجردة بين صامت ملبوس بالضممة وصامت ملبوس بالكسرة حدث تبادل بين الصامت والحركة، حيث تتحول الحركة القصيرة بالضممة السابقة للصامت إلى حركتها الطويلة مع حذف الصامت، وكأن الصامت تحول إلى الحركة السابقة عليه، واندجت الحركتان القصيرتان فأصبحتا حركة طويلة، وهذا التحول لكي نحقق التميز النطقي، والوضوح السمعي ، كما في : موسر ، موقن، يوسر، يوقن، والقياس: ميسر، ميغن ، ييسر، ييغن ، والذي يؤدي إلى عدم الوضوح السمعي لصوت الياء المجرد ثلاث نقاط :

الأولى : الصامت الذي يسبقها يكون ملبوسا بالضممة ، وكلاهما فيه اتساع لخروج الهواء ، ولأن الحركة أكثر اتضاحا في السمع ، لذا فإن الصامت اللين هو الأجدر بالتبدل الصوتي ، لأنه الأكثر تعرضا لعدم الوضوح السمعي .



الثانية : الصامت الذي يلي الياء يكون ملبوسا بالكسرة ، والكسرة من جنس الياء ، والتحول من نطق الياء إلى تشكيل الملبوس بكسر يعسر على الناطق ، مما يؤدي إلى عدم الضبط في نطق الياء ، ومما يؤدي إلى ضياعها صوتيا مع تشكيل الملبوس بكسرة نطق الصامت الذي يسبقها والملبوس بحركة بالضممة .

الثالثة : ما يسبق الياء من صامت إما أن يكون شفويا، وهو قريب من مخرج الواو ، أو ياء ويكون فيه اجتماع مثلين .

لذا كان تغيير الياء إلى حركة تتماثل مع سابقتها ، فتكون الحركة الطويلة بالضممة .

ومما يتصل بهذا القانون تحويل الهمزة المجردة إلى حركة لتتماثل مع الحركة التي تسبقها ، فتكون الحركة الطويلة لها ، وذلك إذا وقعت الهمزة المجردة بين همزة ملبوسة بحركة قصيرة بالضممة أو الكسرة، ويليهها صامت ملبوس بحركة ، وذلك نحو : آمنت ، أو من ، إيانا ، ألمه ، أوله ، إيلا ما ، إيلاف ... إلى غير ذلك .

وهذا التغير لتوالي المتماثلين ، وتوسط الهمزة بين حركتين ، مما يؤدي إلى صعوبة النطق بتحقيقها،فتتحول لذلك مع الحركة التي تسبقها إلى حركتها الطويلة (بالضممة أو الكسرة) .



القانون الصوتي الحادي والعشرون

ص ل + ص ل ٣

↓
ص ل ٢

إذا توالى الواو والياء في وحدة لغوية واحدة ، وكان السابق منهما صامتا مجردا ، فإن الواو تتحول إلى ياء ، ويتضح ذلك في: سيد ، ميت ، صيب ، والأصل : سيود ، ميوت ، صيوب ، كما يقول الصرفيون^(١) .

ويعلل سيبويه لذلك بقوله : «وذلك لأن الياء والواو بمنزلة التي تدانت مخارجها لكثرة استعمالهم إياها ، وممرهما على ألسنتهم فلما كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجز بعد الياء ولا قبلها ، كان العمل من وجه واحد ، ورفع اللسان من موضع واحد أخف عليهم ، وكانت الياء الغالبة في القلب لا الواو ، لأنها أخف عليهم لشبهها بالألف»^(٢) .

فالسبب في قلب الواو ياء عند سيبويه ما يلي :

أولا : الواو والياء بمنزلة الحروف التي تقاربت في المخرج ، ويعلل لقرب المخرج بكثرة استعمالهم إياها .

ثانيا : ليس بين الياء والواو حاجز .

ثالثا : قلب الواو ياء لأن الياء أخف على اللسان لشبهها بالألف .

(١) انظر : كتاب سيبويه ٤ - ٣٣٥ ، ٣٦٥ ، شذا العرف في فن الصرف ١٥٢ .

(٢) الكتاب ٤ - ٣٦٥ .



والواقع أننا لو تمعنا هذه الظاهرة الصوتية لوجدنا أن كلا من الياء والواو هوائي ، حيث يتسع مخرج كل منهما ، فيتسع الهواء المشكل لهما ويفرش ، ويكون اتساعه حيث يلتبس له تبيان كل وحدة صوتية منهما على حدة ، بالإضافة إلى العسر في النطق ، ولما كانت الياء أولاً في مخرجها والواو ملبوسة بالكسرة ، والكسرة من جنس الياء وحركتها ، لذا وجب أن يكون التغيير في الواو ، وقلبها إلى ياء ، فيكون المنطوق العادي ، فليس الأمر في تداني المخرج ، ولكن في طبيعة خروج الهواء المشكل لكل من الصوتين ، وليس كذلك في أن الياء أخف على اللسان ، ولكن في الحركة التي تلبس الواو ، وهي الحركة التي تنشأ من الياء .

القانون الصوتي الثاني والعشرون

قوانين الوقف

تحرص اللغة العربية على الإيضاح السمعي للوحدات الصوتية في كل الحالات التي يتعرض لها المتحدث ، وعند إنهاء الإنسان لحديثه يقف على الوحدة الصوتية الأخيرة ، ويكون ذلك بجعلها صامتة ، فتعرض للضياع السمعي ، مما يترتب عليه تغير في الوحدة اللغوية ، وتغير في مدلولها ، وكما نعلم فإن بعض الوحدات الصوتية تكون أكثر عرضة للضياع السمعي إذا انتهت بها الحديث ، ذلك لأن طبيعتها الصوتية الهوائية واتساع مخرجها يؤدي إلى هذا ، فقد تكون شفوية ، وقد تكون انفجارية ، وقد تكون غير ذلك مما لا يتضح سمعاً إذا لم يوصل بها الحديث .



لهذا فإن اللغة العربية قد تضمنت قوانين خاصة بالوقف ، هدفها الحرص على الوضوح السمعي لكل الوحدات الصوتية المنطوقة والمؤثرة في الدلالة ، ولسنا في حاجة إلى التعرض للحالات الوقفية الخاصة بجماعة لغوية محدودة.

أما القوانين الوقفية فهي :

أ - الوقوف على ما آخره تاء

إذا كانت التاء تاء تأنيث وقفت عليها بالهاء ، للتفرقة بينها وبين التاء الأصلية بمبنى الوحدة اللغوية ، فتاء التأنيث ملحقة ، حيث تؤدي دلالة معنوية خاصة ، وأما إن كانت التاء ملحقة بحرف ، نحو : ثمت ، وربت ، أو بفعل : كذهبت ، أو مسبوقه بوحدة صوتية صامتة ، كأخت ، وبنت ، فإنه يوقف عليها بالتاء ، أما عدم قلبها في مثل هذا الموضع إلى هاء مع الحروف والأفعال كي لا يلتبس بينها وبين الأسماء ، فيؤدي ذلك إلى تغير دلالي ، فالوحدة (ذهبه) تحتل أن تكون الهاء للنسبة إلى الاسم السابق لها وهو الذهب ، كما أن الحرف والفعل يتعرضان لأن يكونا قليلي الوحدات الصوتية ، والهاء ، هوائية ، فتبقى تاء كي تساعد على الإيضاح السمعي للكلمة قليلة الوحدات الصوتية .

وأما عدم قلبها إلى هاء مع الاسم الذي تسبق فيه بوحدة صوتية ؛ ذلك لأن الوقف يكون بوحدة صوتية صامتة ، وقبلها وحدة صوتية صامتة ، والهاء هوائية وهي صامتة عند الوقف ، عندئذ لا تتضح سماعيا ، أما الحركة فإنها نعطيها فسحة للإيضاح السمعي ، وهذه تختلف عن قولنا :



الصلاة ، والمسلمات ، لأن التاء هنا مسبوقه بحركة طويلة ، على ما يعتقد من أنها مسبوقه بما يسمى بالمعتل^(١) .

ب - الوقف على ما هو ملبوس بحركة^(٢)

إذا وقف عند صوت صامت ملبوس بحركة ، فإنه يجوز فيه ما يأتي :

أولاً : السكون : علل سيويه لذلك بأن الذين لم يشموا فقد علموا أنهم لا يقفون أبداً إلا عند حرف ساكن في الوقف جعلوه بمنزلة ما يسكن على كل حال ، لأنه وافقه في هذا الموضع^(٣) . ويجوز ذلك في المرفوع والمنصوب والمجرور .

ثانياً : الروم : وهو إخفاء الصوت ببعض الحركة ، والإشارة إليها ولو فتحة بصوت خفي ، ومن أخذ به أراد أن يجمع بين حالتي الصمت والإلباس بالحركة ، ويجوز في المرفوع والمنصوب والمجرور .

ثالثاً : التضعيف : وهو ازدواج في الصامت الأخير ، وذلك كي ينطق الصوت الأخير صامتا كاملا ، فإن حدث ضياع سمعي فإنه يكون في الصوت الملحق الزائد الذي يماثل الصوت الأخير ، ويكون هذا في المرفوع والمنصوب والمجرور .

رابعاً : الإشمام : وهو ضم الشفتين ، والإشارة بها إلى الحركة بدون صوت ، ولا يدركه إلا البصير ، وهو خاص بالمرفوع لأنه هو الذي تظهر عليه الحركة بالضممة ، والضممة استدارة للشفتين ، ويستخدم الإشمام عند

(١) انظر : كتاب سيويه ٤ - ١٦٦ ، شذا العرف في فن الصرف ١٨٣ .

(٢) انظر : المرجعين السابقين . (٣) الكتاب ٤ - ١٦٨ .



الذين أرادوا أن يفرقوا بين ما يلزمه التحريك في الوصل وبين ما يلزمه أن يكون صامتا مجردا على كل حال^(١).

ويلاحظ أن التضعيف لا يكون في صامت يسبقه صامت مجرد ، لأن أول التضعيف يكون مجردا ، عندئذ يتوالى صامتان مجردان ، وهذا غير جائز صوتيا .

ج - الوقف على ما هو مسبوق بصامت مجرد^(٢)

إذا وقف عند ما هو مسبوق بصامت مجرد ، فإن بعض العرب ينقلون حركة الصامت الأخير إلى الصامت المجرد الذي يسبقه ، ثم يقفون على الأخير بالسكون ، وذلك للتخلص من توالي صامتين مجردين ، كقولهم : هذا بكر ، ومن بكر ، وهم يحرصون على ألا يخل هذا التبادل الحركي بالقوانين الصوتية والنحوية والصرفية ، فعندما يقفون عند (البسر) يقولون : البسر في الرفع والجر ، لأنه ليس هناك اسم على وزن (فعل) بكسر العين ، وكذلك يقولون : هذا عِدِلٌ وفِيسِلٌ ، فأتبعوا الثاني الأول ، وعندما يقفون عند ما هو منصوب لم يفتحوا ما سبقه ؛ لأنه في موضع التنوين ، بل يقال : رأيت العِكم بالاتباع بالكسر ، ورأيت الجُحُر بالاتباع بالضم ، ولكن يجوز ذلك فيما نهايته همزة^(٣).

ولا يجوز ذلك في مثل : زيد وعون ، لأن إلباس الياء والواو بحركة أثقل صوتيا ، ومعلوم ما في الياء والواو والحركة من اتساع في المخرج واتساع في الهواء المشكل لها .

(١) انظر : الكتاب الموضوع السابق . (٢) انظر : كتاب سيبويه ٤ - ١٧٣ ، ١٧٤ .

(٣) انظر : كتاب سيبويه ٤ - ١٧٧ ، وشذا العرف في فن الصرف ١٨٣ .



د - الوقف عند الأصوات المشربة

الأصوات المشربة لدى سيويه يقسمها إلى عدة أقسام ، ويجعل لكل قسم كيفية خاصة في الوقف عند صوت من مجموعته على النحو التالي :

١ - أصوات القلقة : وهي القاف والجيم والطاء والبدال والباء ، حيث ضغطت من موافقها ، فإذا وقفت خرج معها من الفم صوت ، ونبأ اللسان عن موضعه ، فتقول : الحذق ، الخروج .. إلى غير ذلك ، فلا تستطيع أن تقف إلا مع الصوت لشدة الصوت^(١) .

ويجب أنوه إلى أن هذه الأصوات شديدة (انفجارية) ، حيث ينحبس الهواء انحباسا تاما ، ثم تنفجر أعضاء النطق موضع الانحباس فيصدر الصوت في صورته المميزة ، وعند الوقوف عنده يكون هذا الصوت الذي يظهر الصوت ، ويجعل سماعه واضحا ، وهذا الصوت خاص بالصوت المنطوق ذاته ، بدليل أنه ليس واحدا مع كل الوحدات الصوتية السابقة ، وإنما كل وحدة صوتية لها صوت خاص بها يظهره ، ولا يظهر هذا الصوت في حال وصل هذه الأصوات بغيرها ، لأن نطق الصوت التالي يعدم سماع هذا الصوت ، فهو أقل وضوحا في السمع من غيره مما قبله وما بعده ، ويكون واضحا عند الوقف لعدم شغل المتحدث بصوت لاحق بالصوت المقلقل ، فيظهر الصوت المذيل .

ولا يفوتنا أن نستذكر أن هناك خلافا بيننا وبين الأوائل من حيث صوتي الطاء والقاف ، وليس هذا مجاله .

(١) انظر : كتاب سيويه ٤ - ١٧٤ .



٢ - أصوات معها نحو النفخة : إذا وقفت عندها بالرغم من عدم الضغط ضغط الأولى ، وذكر سيبويه في هذه المجموعة : الزاي والظاء والذال والضاد ، ويعلل لذلك بأن هذه الحروف إذا خرجت بصوت الصدر انسل آخره ، وقد فتر من بين الثنايا ، لأنه يجد منفذا فتسمع نحو النفخة .. والضاد تجد المنفذ من بين الأضراس^(١) .

ويتضح مما سبق أن صوتي الذال والظاء صوتان مما بين الأسنان ، وهما صوتان احتكاكيان ، أي يكون للهواء المشكل لهما منفذ من بين أعضاء النطق المشكلة لهما ، وكذلك الزاي فهو صوت لثوي ، يتشكل نتيجة التقاء غير تام بين الأسنان العليا وارتكاز طرف اللسان على أصول الثنايا السفلي ، فهناك مجال لخروج الهواء بعد تشكيل الصوت ، أما الضاد فقد تغير نطقها اليوم عما كان عليه عند الأوائل ، لكنه من الواضح من وصف سيبويه لها أنها كانت تتشكل من بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس^(٢) ، أي أن هناك منفذا لخروج الهواء مع تشكيل الصوت وبعده ، وقد ذكرت أن الضاد قضية صوتية ، ويبدو من نطقها عندنا وهي انفجارية مفخمة مجهورة ، وقد كانت احتكاكية عند سيبويه (رخوة) ، أنه في الوقف عندها لدينا تتقلقل ، حيث تذييل بصويت من جنسها مما يلحقها بالمجموعة الأولى نظرا لتغير سماتها الصوتية عبر العصور .

ويلحق سيبويه الراء بالضاد ، والراء صوت تكراري ، وهذه التكرارية تكون أكثر عددا ووضوحا أثناء الوقف عنده .

(١) الموضوع السابق .

(٢) الكتاب ٤ - ٤٣٣ .



ولا أدري لماذا لم يلحق سيويه الثاء بهذه المجموعة ، فهو صوت مما بين الأسنان ، وطبيعتها النطقية تشارك مع كل من الذال والطاء .

٣ - أصوات الهمس : وكلهن يوقف عندها مع نفخ ، لأنهن يخرجن مع التنفس لا صوت الصدر ، وإنما تنسل معه ^(١) ، والمهموس عند سيويه ^(٢) هو : الهاء والحاء والخاء والكاف والشين والسين والتاء والصاد والطاء والفاء .

وإذا حاولنا تجربة الوقف عند الأصوات السابقة فإننا نجد أن طبيعته تتفق مع طبيعة الوقف في المجموعة التي تسبقها ، وإذا كان سيويه يفرق بين ما يسميه صوت الصدر والتنفس ، فإننا لا نعلم شيئاً من هذه التفرقة ، ولكنه يمكن الظن بأن سيويه عد الصوت المجهور الذي يتشكل برنين في منطقة الحنجرة - وكان لا يعرفها سيويه - يخرج مع صوت الصدر ، وما لم يحدث رنيناً في منطقة الحنجرة يخرج مع التنفس ، والذي دعا إلى مثل هذا الظن أن سيويه فرق بين صوت الصدر وصوت التنفس ، وجعل لكل منهما أصواتاً ، ويبدو أن الفرق بينهما الجهر والهمس ، وكلها أصوات احتكاكية ، كما أنه لم يعرف توتر الوترين الصوتيين في إحداث الجهر .

أما من حيث الوقف فإن كلا من المجموعتين تشارك في طبيعة واحدة ، المعيار المؤثر فيها معيار الاحتكاك ، وليس معياراً آخر ، فالاحتكاكية هي التي تصنع النفخ الحادث بعد تشكل الصوت ، وليس هذا النفخ إلا الصوت المشكل ، فالسين تنطق سينا مع استمرار الهواء بعد تشكيل

(٢) الكتاب ٤ - ٤٣٤ .

(١) الكتاب ٤ - ١٧٥ .



الصوت ، لأن أعضاء النطق تظل على وضعها أثناء نطقها ، وبالتالي فإن كل هواء صادر يشكل سينا ، ويمكن - إن جاز لي هذا التعبير - أن يسمى مثل ذلك صوت طويل ، أي سين طويلة ، أو صاد طويلة ، أو ذال طويلة ، وغير ذلك ، ولا يكون ذلك إلا مع الأصوات الاحتكاكية .

أما طبيعة الأصوات الانفجارية فتختلف عن مثل هذه الطبيعة الاحتكاكية ، لأن الانفجارية تتشكل نتيجة دفعة من الهواء محبوسة تنفجر دفعة واحدة فيتشكل الصوت .

لهذا لا نستطيع أن نفسر لماذا ألحق سيبويه صوتي التاء والكاف بهذه المجموعة ، وكلاهما انفجاري ، ولا يحدث معه نفخ ؟ ذلك إلا إذا كان قد حدث تغير في نطق الصوتين عبر الأجيال المتعاقبة ، كما حدث مع الضاد الانفجارية عندنا ، الاحتكاكية أو الرخوة عند الأوائل .

ولا أرى أن صفتي النفخ أو نحو النفخ التي أطلقها سيبويه على هاتين المجموعتين من الدقة ، وخير منها صفة التطويل ، أي تطويل الصوت لتأكيد الإيضاح السمعي عند الوقف .

٤ - ذكر سيبويه أصواتا أخرى لا يسمع بعدها في الوقف شيء من الصوت أو نحو النفخة أو النفخة ، وذكر اللام والنون والميم والعين والغين والهمزة^(١) .

وإذا كانت العين والغين صوتين احتكاكين ففيهما طبيعة نفخية ، ونلاحظ ذلك واضحا أثناء الوقف عندهما ، إذ يمكن إطالة الصوت فيهما ، مشكلا إياهما .

(١) انظر : كتاب سيبويه ٤ - ١٧٥ .



أما اللام فهو صوت جانبي قد يمتد الهواء معه خارجا من جانبي اللسان مشكلا الصوت طالما كان الهواء ، ويذكر سيوييه مثل هذا حيث يقول : «ومنها المنحرف ، وهو حرف شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت ، ولم يعترض على الصوت كاعتراض الحروف الشديدة ، وهو اللام ، وإن شئت مددت فيها الصوت»^(١) .

لهذا فإن صوت اللام يجب أن يلحق بالمجموعتين الثانية والثالثة . أما الهمزة مثلها مثل المجموعة الأولى ، وكل أصواتها لدى سيوييه مجهورة انفجارية (شديدة) ، وتشارك الهمزة في هذين المعيارين ، ويمكن أن نلاحظ القلقة في الوقف عند الهمزة .

أما الميم والنون فلا يحتاجان إلى نفخ أو غيره أثناء الوقف عندهما ، ذلك لأن من صفاتها حدوث غنة أثناء أنفية النطق بهما ، وهذا يوضحها سماعيا عند الوقف .

وطبقا لما نراه من الدراسة السابقة ، وتلخيصا لها ، فإن هذه المجموعات من الأصوات يمكن أن تقسم من حيث الوقف عندها كما يأتي :

أولا : أصوات يحدث معها قلقة ، أي صوت من جنس الصوت الموقوف عنده ، وهي : القاف والجيم والطاء والذال والباء والضاد والتاء والكاف والهمزة ، حيث لا يمكن استمرار خروج الهواء بعد تشكيل الصوت الحادث ، وما الصوتُ إلا تحقيقٌ للصوت .

(١) الكتاب ٤ - ٤٣٥ .



ثانياً : أصوات تطول في الوقف عندها ، وهي : الذال والظاء والزاي والثاء والراء والهاء والحاء والحاء والشين والسين والصاد والفاء واللام والعين والغين، حيث يمكن استمرار الهواء خارجاً مشكلاً الصوت المنطوق نفسه ، إذا لم تتحرك أعضاء النطق عن وضعها الذي شكل الصوت .

ثالثاً : صوتان لا يحتاجان إلى ما سبق من قلقلة أو طول لأن فيهما ما يعوضهما عنهما ، وهما الميم والنون .

هـ - الوقف عند ما هو ضئيل

وأقصد بالضالة هنا القليل في عدد وحداته الصوتية ، أو القليل في وحداته اللغوية ، وينقسم إلى نوعين :

الأول : الأفعال المجزومة أو المبنية على ما يجزم به ، نحو : لم يغزه ، لم يقضه، لم يرضه، ارمه، اخشه، وتعليل سيبويه لذلك: أنهم كرهوا اذهاب اللامات والإسكان جميعاً ، فلما كان ذلك إخلالاً بالحرف كرهوا أن يسكنوا المتحرك^(١) .

ويمكن أن ندرك أنه في حالة الوقف عند هذه الأصوات تكون صامته مجردة ، وهذا يخالف القواعد النحوية ، فعلامة جزم هذه الأفعال تحويل الحركة الطويلة إلى حركة قصيرة ، والحركة تعويض لها عن مثلها من الأفعال الأخرى ، فهذه الأفعال تتكون من وحدتين صوتيتين في أساسها، وأغلب الأفعال تتكون من ثلاثة ، وفي حالة الجزم تجرد الوحدة الصوتية

(١) انظر : الكتاب سيبويه ٤ - ١٥٩ .



الأخيرة من الحركات ، وفي مثل هذه تلبس حركة قصيرة بدلا من حركتها الطويلة ، وكلا النوعين يفقد حركة قصيرة في نهايته في حال الجزم ، وللمحافظة على هذه الحركة القصيرة في الوقف ، ولعدم توالي صامتين مجردين ، يلحق بها صامت مجرد هو الهاء ، واختيرت الهاء لأنها هوائية ، فتتمشى مع الحركة السابقة لها ، ولا تؤثر دلاليا في التركيب السابق لها ، وإن افترضنا تدخل صوت الهاء في الدلالة في هذا الموضع ، فإنه يساير المعنى الذي يراد به الفعل ، حيث يعبر بالهاء عن الغائب ، وما يمكن تسميته بضمير الشأن ، وهو يتلاءم مع كل المعاني في مثل هذه المواضع .

ومع ذلك نجد من العرب من يقفون عند مثل هذه الأفعال بتجرد الصامت ، فيقال : اخش ، ارم ، اغز ، ويعلق سيويه على ذلك بقوله ، حدثنا بذلك عيسى بن عمر ، ويونس ، وهذه اللغة أقل اللغتين^(١) .

الثاني: الحروف وأسماء الاستفهام والظروف وأسماء الفعل ومثل ذلك ، نحو : ثمه ، هلمه ، أينه ، إنه ، كيفه ، ليته ، لعله ، ويلاحظ أن الهاء يمكن أن تؤدي دلاليا في هذا الموضع ما تؤديه في القسم السابق .

ومن العنوانين اللذين وضعهما سيويه لهذين القسمين يفهم منهما أنه أدرك العلة فيهما ، حيث جعل القسم الأول تحت عنوان : (هذا باب ما تلحقه الهاء في الوقف لتحرك آخر الحرف) وجعل للقسم الثاني عنوان : (هذا باب ما تلحقه الهاء لتبين الحركة من غير ما ذكرنا من بنات الياء والواو التي حذفت أو آخرها ، ولكنها تبين حركة أواخر الحروف التي لم يذهب بعدها شيء)^(٢) ، ويظهر التعليل الواضح في تبيان حركات

(٢) انظر : الكتاب ٤ - ١٥٩ ، ١٦١ .

(١) الموضع السابق .



الأواخر ، وكرامية الوقف بتجرد الصوامت ، فالغرض من إلحاق الهاء هنا هو: إرادة الإيضاح السمعي للصامت الملبوس بحركة قصيرة ، والتخلص من توالي صامتين مجردين .

ومن ذلك قول بني تميم في الوقف : هذه ، فإذا وصلوا ، قالوا : هذي فلانة ، وناس من بني سعيد يدلون الجيم مكان الياء في الوقف لأنها خفية ، فيقال : هذا تميمج^(١) .

و- طرق في الوقف لا اعتداد بها

ذكر سيبويه في كتابه طرقاً أخرى تستخدم في حال الوقف عند بعض الجماعات اللغوية العربية المحدودة ، ولا يعتد بها لعدم وجود أثر صوتي لها ، بل نجد ما يتناقض معها عند جماعة لغوية عربية أخرى ، ومن هذه :

أولاً : قول بعض العرب في أفعى : هذه أفعى ، وفي حبلي : حبلي ، وفي مثنى : هذا مثنى (بقلب الحركة الأخيرة الطويلة بالألف ياء صامته مجردة) ، يقول سيبويه : حدثنا الخليل وأبو الخطاب أنها لغة لفزارة وناس من قيس^(٢) ، ويعلق عليها بقوله : وهي قليلة ، وزعموا أن بعض طيء يقول : أفعو ، لأنها أبين من الياء ، وكلتا اللغتين ليس لها مبرر صوتي ، إلا إذا قصد بها الإيضاح السمعي للحركة فتبدل صامتاً لينا مجرداً ، وليس لهذا قياس .

ثانياً : حذف الحركة الطويلة بالكسرة ، وتجريد صامتتها ، فيقال : هذا قاض ، وغاز ، وعم ، ويراد : قاضي وغازي ، وعمي ، ويقال : هذا غلام ،

(١) انظر : كتاب سيبويه ٤ - ١٨٢ .

(٢) كتاب سيبويه ٤ - ١٨١ .



وأنت تريد غلامي ، وقد أسقان واسقن ، وأنت تريد أسقاني وأسقني^(١) ،
وواضح ما في ذلك من التباس معنوي ، دون مبرر لهذا الحذف الحركي .

ثالثا : إلباس الصامت المجرد حركة إذا وقع بعده هاء الغائب ، مع
تجريد الهاء ، نحو : ضربتُه ، أضربُه (أمر) ، عُنُه ، مِنْهُ ، وبعض بني تميم
يقولون : قد ضَرَبْتِه ، وأَحَدْتِه ، وواضح ما بها من مخالفة نحوية ، والتباس
للمعنى ، واستثقال في النطق^(٢) .

(١) انظر : كتاب سيبويه ٤ - ١٨٦ .

(٢) أنظر : كتاب سيبويه ٤ - ١٧٩ ، ١٨٠ .



الخاتمة

موسيقية اللغة العربية تنبع من القوانين الصوتية التي وضعتها لتحدد العلاقة بين رموزها الصوتية أثناء تكوين الوحدات اللغوية ، وفي تعمقنا العلاقة بين رموزها الصوتية أثناء تكوين الوحدات اللغوية ، وفي تعمقنا للأمر نجد أن اللغات الإنسانية جميعا تشترك في الرموز الصوتية الأساسية ، والخلاف بينها في هذا المجال ضئيل ، إلا أن الخلاف التام يظهر في كيفية استخدام هذه الرموز الصوتية ، وفي كيفية تناسقها لتكوين الوحدات اللغوية ولا شك أن الطبيعة الصوتية والمعايير التي تقننها لتشكلها تشكيلا متميزا تعرف به تؤثر في التميز النطقي، وبالتالي الوضوح السمعي لبعض الرموز الصوتية ، لذا فإن القانون الصوتي اللغوي هو الذي يحدد تلك العلاقة بين الرموز الصوتية لمحاولة المحافظة على التميز النطقي، فالوضوح السمعي، فالأداء الدلالي ، ونتيجة للبحث اللغوي في هذا المجال نجد أن عددا محدودا من الرموز الصوتية العربية هي التي تتعرض للتبدل المستمر ، بسبب طبيعتها الصوتية الخاصة بها ، وهي أصوات الهمزة والياء والواو ، وكذلك الحركات التي تنشأ منها بالفتحة والكسرة والضمة قصيرها وطويلها ، ويشترك معها في هذا الأمر أصوات يضعها الاشتقاق اللغوي بجوار أصوات مؤثرة كالتاء ، كما أن الهاء تستخدم للإتمام ، ولإيضاح سمع الموقوف عنده ، ونجد أن طبيعة بعض الأصوات تؤثر في طبيعة أصوات أخرى مجاورة لها سابقة عليها أو لاحقة بها ، فينشأ ما يسمى بالمماثلة الصوتية أو المغايرة الصوتية ، وكل لغة لها



نظام معين من الابتداء بالوحدات الصوتية وترتيبها، وتواليها ، والانتهاه بها في تكوينها للوحدات اللغوية ، واللغة العربية بها قوانين تحكم هذه الأمور لعدم الابتداء بصامت مجرد ، وعدم توالي صامتين مجردين ، وعدم توالي حركتين ، أو توالي خمسة صوامت ملبوسة بحركات ، كذلك عدم توالي ثلاث ياءات أو ثلاث واوات ، والتخلص من المقطع المغرق في الطول عدا حال الوقف ، إلى غير ذلك ، وحرصا من اللغة العربية على الإيضاح السمعي في كل أحوال المتحدث وضع بها قوانين خاصة بالوقف .

من كل ذلك حاولت دراسة القوانين الصوتية في اللغة العربية في هذا المبحث محاولا الربط بين دراسات اللغويين الأوائل من خلال كتاب سيوييه والدراسات اللغوية الحديثة ؛ محاولا اتخاذ هذا الطريق لتكوين نظرية لغوية عربية حديثة ، وتقسم القوانين الصوتية المدروسة تبعا للاتجاه الهدفي أو التعليلي ، والاتجاه التأثري ، والاتجاه التأثري ، والاتجاه الحدثي ولكنني رأيت أن أقسمها تبعا للاتجاه الأول ، فكان قسم يدرس القوانين الصوتية الخاصة بطبيعة الوحدة الصوتية ، فقسم يدرس القوانين الخاصة بطبيعة اللغة العربية ، وطبيعة الناطقين بها ، فقسم يدرس القوانين الخاصة بالتجاور الصوتي ، ثم ما يدرس القوانين الخاصة بالإيضاح السمعي .

والواقع أن المبحث عميق ومتشعب ، ولذلك فهو يحتاج إلى تضافر عدد من الأبحاث والباحثين في هذا المجال ؛ كي نستطيع تحقيق نظرية لغوية عربية حديثة ، تغور في أعماق لغتنا ، وتعرف شيئا من أسرارها .

والله الموفق ...

الدكتور / إبراهيم إبراهيم بركات



مصادر البحث

- سيبويه ، الكتاب (خمسة أجزاء) ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب .

مراجع البحث

- د . إبراهيم أنيس : الأصوات اللغوية ، القاهرة ، نهضة مصر .
- ابن الأنباري : (أبو البركات) ، البيان في غريب إعراب القرآن ،
جزءان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- ابن الجزري : النشر في القراءات العشر ، دمشق ، دار التوفيق ١٩٥٤ .
- ابن جنى : (أبو الفتح عثمان) ، المنصف شرح كتاب التصريف للمازني ،
ثلاثة أجزاء ، تحقيق إبراهيم مصطفى وآخر ، مصر - مصطفى البابي الحلبي .
- سر صناعة الإعراب ، تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، القاهرة ،
الخطبي ١٩٥٤ .
- حجازي : (د . محمود فهمي) ، أسس علم اللغة العربية ، القاهرة ،
دار الثقافة ١٩٧٩ م .
- المدخل إلى علم اللغة العام ، القاهرة ١٩٧٦ م .
- الحملاوي : (الشيخ أحمد) شذا العرف في فن الصرف .



- الزمخشري: (محمود بن عمر) ، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ،
جزءان ، القاهرة ١٩٢٥ م .
- الزجاج: معني القرآن وإعرابه، تحقيق د . عبد الجليل شلبي ، بيروت .
- العكبري : (أبو البقاء عبد الله بن الحسين) إملاء ما من به الرحمن من
وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، القاهرة ، الحلبي .
- الفيروزابادي : القاموس المحيط ، القاهرة ١٣٣٠ هـ .
- د . كمال بشر : علم اللغة العام (الأصوات) .
- ابن مجاهد : كتاب السبعة في القراءات ، تحقيق د . شوقي ضيف ،
القاهرة ، دار المعارف .

